التطور المرحلي للحركة الوطنية اليمنية
إبّان حكم الإمام يحيى بن حميد الدين

دكتور
فتوح عبد المحسن الخترش
كلية الآداب ـ جامعة الكويت

الإمام يحيى والعزلة الحديدية لليمن :

لقد وضع الإمام يحيى بن حميد الدين اليمن في سجن كبير ، وأبقى المفتاح في جيبه ، فقد حكم البلاد حكمًا مطلقاً شموليًا ، هو صاحب اليد الطولى في تسيير كل أمور البلاد سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا وعقائديًا أيضًا ، وهو صاحب الكلمة التى لا تُرد ولا تنقض ... ولم يحاول حتى أن يلبس هذا النظام الشمولى الحديدى ثيابًا مصطنعة ، تحمل شكل النظم التى أخذت بها كل الدول في العالم الذى كان يتطور تطورًا سريعًا منذ بداية حكمه في القرن العشرين ... لا وزارة ولو ذات طابع شكلى ولا مؤسسات استشارية من أى نوع ، ولا هيئات أو مؤسسات اقتصادية كشركات يمنية أو شركات استثمارية برأس مال مشترك أجنبى ويمنى .. ولم يكن يسمح لأحد من كبار الشخصيات في اليمن مهما كان قدره أن يشترك – ولو بالنصيحة – في إدارة شئون البلاد . واختار سياسة العزلة الحديدية ، وألقى باليمن في هوة هذه العزلة ، خوفًا – كما كان يقول – من النفوذ الأجنبى ... لقد كان يخشى كثيرًا من أن يعقد أى اتفاقية مع الأجانب ، لأن هذه الاتفاقية ستكون في يوم ما من جملة الأسباب التى تحدو بالأجانب إلى التدخل في شئون اليمن [1] .

ولم يفلح الإمام في حل مشاكل بلاده الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية ، وجانبه التوفيق في معالجتها ، فتكاثفت عليه وعلى بلاده مزيد من المشاكل وتردت أحوال الشعب اليمنى ترديًا محزناً في كل نواحى حياته . وبدلا من أن يدعو الإمام إلى علاج الجسم العليل وتعزيز أسباب ومصادر العافية فيه ، ليصمد أمام الجراثيم التى تتخلل الجو ، فإنه آثر الاستمرار في غلق النوافذ والأبواب لتحول دون دخول كل هواء نقى ، تاركًا الجسم العليل على حاله من العجز والضعف المهين .

هذا التقوقع السياسى والاجتماعى والفكرى ، وهذا العجز عن قراءة المتغيرات وملاحقتها لم يكن مقصورًا على الإمام وحده ، بل شمل كل من كان يستشيره – إذا أراد ذلك بلا التزام من ناحيته – بالأخذ بهذه الاستشاره . وبرغم إحكام قبضته على البلاد ، فإن هذا لم يمنع ظهور حركة وطنية تطالب بالإصلاح والخروج باليمن من قوقعتها ، وإطلاق الحريات الطبيعية للشعب اليمنى لممارسة حياته في ظل الظروف

---

(١) نزيه مؤيد العظم – رحلة في بلاد العربية السعيدة – جزء ١ – ص ٢٤٠ .

التى تناسب العصر الذى يعيش فيه ، والمتغيرات الكثيرة التى كانت تحدث في العالم حوله ، إذ قامت بعض العناصر الوطنية المخلصة ، تطالب بالحد من سلطة الإمام واتباع النظم الدستورية ، والقيام بالإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية اللازمة [1] .

كان هذا في مطلع عقد الثلاثينيات ، فقد جاء نتيجة لمعاناة عشرين سنة من الصبر والاحتمال والانتصار ، دفع خلالها الشعب اليمنى ثمنًا باهظًا في حروب لم تأتِ بنتيجة مرضية ولا مشرفة ، وأفضَى حكم الإمام المستبد إلى حالة من الفقر والحرمان والعزلة ، وتدنى الخدمات ، فضلًا عمّا عاناة الشعب اليمنى من السُّخْرة وتقديم الرهائن ، ليجد نفسه مُطالبًا بمزيد من الضرائب وتحمل عبئها ، برغم فقره ، بعد أن زاد الإمام من معدلاتها في الثلاثينات .

إن طول المعاناة – بلاد طائل – والنتائج المخيبة للآمال نتيجة للحروب التى خاضها الإمام باليمنيين ، فضلاً عن أسباب أخرى سوف نذكرها لاحقًا ، هى التى أدت إلى ظهور الحركة الوطنية على شكل تجمعات منظمة ، ذات أهداف وتوجهات وبرامج عمل محددة .

دوافع الحركة الوطنية :

تستمد عبارة « الحركة الوطنية » دلالاتها وأبعادها من معنى النضال الوطنى ، المتمثل في الأقوال والأفعال التى بُذلت لصالح الوطن والأمة لتخليصهما من ضرر ، أو محنة ، أو ظلم ، أو عدوان واستبعاد . ولا ريب في أن الدوافع الإنسانية المحركة للنضال الوطنى اليمنى هى نفسها الدوافع التى حدت بجميع الشعوب المقهورة للنضال والتحرر ، وهى غاية كانت في اليمن أكثر إلحاحًا ، نظرًا لطول مدة الصبر والاحتمال لحكم متسلط لفردٍ حاكم مستبد ، طوال أربعة وأربعين عامًا ، فضلًا عن فداحة ما حل بعامة الشعب اليمنى خلاله من فقر وتخلف وحرمان وظلم .

ولعل من المفيد أن نطرح هذا السؤال قبل الدخول في تفصيل تلك الدوافع وهو : لماذا تأخرت هذه الحركة الوطنية تلك السنين ، فأعطت الإمام يحيى فرصة سانحة للاستبداد بالحكم بمشيئته المطلقة قرابة نصف قرن من الزمان ، سجلت له خلالها الوقائع أغرب صنوف القهر والظلم في العصر الحديث ؟

---

(١) السيد مصطفى سالم – التكوين اليمنى الحديث – ص ٤٩٦ .

للإجابة عن هذا السؤال ، ينبغي أن نفرق بين ما يرجع من الأسباب إلى الإمام نفسه ، أو بين ما يرجع إلى الشعب اليمنى . أما الإمام فقد اتبع مجموعة من السياسات في الداخل والخارج أدت إلى إخماد جذوة التألق والفاعلية في البلاد ، وضَربت عليها نوعًا من الجمود ، وكثيرًا من التخلف ، نتيجة لسياسة الإفقار والتجويع وإنهاك القوى ، فضلًا عن العُزلةَ الصارمة التى فرضها على البلاد ، كما كان لأفكاره البالية وأسلوبه في معالجة أمور الحكم ونظرته المتخلفة للأمور دور مؤثر في فوات فرص التقدم والازدهار ، أضِفْ إلى ذلك ما كان يتمتع به شخصه من صفات مرضية ، كالبخل والارتياب ، وما أملاه عليه حرصه ومخاوفه من تصرفات ، كاستخدام فئة أو قبيلة ضد أخرى ، وتحريض الخصوم ضد العناصر الخطرة ، الأمر الذى أفضى إلى حال من التشرذم والصراع القبلى حالَ دُون توحيد الجهود نحو التحرر من طغيانه ، وإذا قارنا ذلك كله برغبته القوية وعمله الدءوب على تركيز السلطة بيده ، بدت لنا صورة هذا الحاكم وقد كرس كل جهده للإبقاء على الأوضاع كما هى دون أدنى تطوير ، بل على العكس أفضى الجمود إلى مزيد من النكوص .

وحين كانت تبدو أية بادرة للسخط على سلطته – وقد حدث ذلك من جانب بعض الأفراد والأسر الذين ادعوا أنهم أحق بالحكم من الإمام يحيى – كان يواجه بعقوبة غاشمة ، كالسجن المؤبد وتقييد الأقدام بالأصفاد ، أو القتل ، فضلاً عن فرض الغرامات الباهظة ، ومصادرة الممتلكات (١) .

إضافة إلى ذلك ما كان يجرى من قطع الرءوس أمام الفلاحين تنفيذاً لعقوبة الإعدام ، وما كان يجرى من تمثيل بالرءوس المقطوعة علنًا حتى تصير عبرة للغير . كما أن المشكوك في ولائهم السياسى كانوا يودعون السجن تحت ظروف مرعبة بدون محاكمة ، ولأجل غير مسمى ، بحيث أصبحت سجون صنعاء وحجة في الحصون الشمالية وغيرها من عواصم الألوية أماكن حبس رهيبة ذاعت شهرتها .

وقد أسهم هذا كله في إرهاب عامة الناس وإرغامهم على الرضوخ والإذعان خوفًا وتحسباً من أن يلقى من يفكر بالتذمر هذا المصير .

---

(١) إدجار أو بالانس – الحرب في اليمن – ص ٤٧ .

ولقد كتب مستر فان درمولن – الذى قضى في صنعاء ثلاثة أشهر عام ١٩٣١ كممثل دبلوماسى ألمانى – وكان يتحدث العربية بطلاقة – عن « القسوة البربرية والخوف الذى خيم كقبرًا فوق كل واحد » .. كما كتب عن « الضعة المُمْسِكَة بتلابيب الفقراء والمساكين » [١] .

ويذكر إدرجار أو بالانس أن « فان درمولن » أصبح صديقًا للطبيب الإسكتلندى بترى الذى كان يعمل ان ذلك في صنعاء ، وروى له بحكم عمله داخل سجون الإمام أنه وجد أبناء الإمام نفسه مصفدين بالأغلال ، شأنهم أبناء الطبقة الأرستقراطية وعِلْيَة القوم اليمنيين » .

وأما ما يتصل بالشعب اليمنى من عوامل أدت إلى تأخر ظهور الحركة الوطنية بشكل علنى فمرده فى رأينا إلى عدة عوامل ، منها :

١ – ما حل بالشعب من آثار سلبية نتيجة لسياسة العزلة والإفقار وإشاعة الجهل .

٢ – الانقياد للسلطة باعتبار الإمام « أمير المؤمنين » و « خليفة الله فى الأرض » ، فاستغل الإمام ذلك فى تغطية الكثير من مواقفه بالغطاء الدينى ، تمشيًا مع ما درج عليه أسلافه من قبل .

٣ – غياب الوعى بحقيقة ما يجرى داخل اليمن وخارجها بسبب العزلة التى فرضها الإمام ، ولانعدام وسائل التوعية من إعلام وغيره ، فما كانت الإذاعة ولا جريدة « الإيمان » شبه الرسمية إلا أبواق دعاية تبرر مشروعية حكم الإمام ، بل إن الإمام نفسه كان يكتب بعض المقالات وينشرها فيها ، كما أن مصير أية صحيفة تُرسل من الخارج إلى أى فرد أو جهة فى داخل اليمن كان المصادرة .

وفى رأينا أن أقوى العوامل وأهمها التى أدت إلى تأخر ارتفاع أصوات المعارضة وظهور حركة النضال الوطنى ضد حكم الإمام تتمثل فيما يلى :

العامل الأول :

هو العامل الدينى ، فقد كان عامة الشعب اليمنى يلتزم التزامًا شبه تام بفروض

---

(١) نفس المرجع والصفحة .

الطاعة والولاء والرضا بالأمر الواقع ، لا حُبًّا فى شخص الإمام ، ولا اقتناعًا بعدالة حكمه ، إنما تمسكاً بمبدأ إطاعة أولى الأمر ، التى لها فى الدين حكم الواجب من وجهة نظر الفقهاء المحافظين .

لقد استغل الإمام تدين الشعب اليمنى استغلالاً موفقًا ، فالأموال تُجبى بشكل غاشم على أنها الزكاة يؤديها الغنى باعتبارها عبادة ، وكانت التهم التى تنال من لا يرضى عنهم الإمام تلصق بهم باسم الدين ، فيودعون السجون ، وتوضع فى أقدامهم الأصفاد لمدد طويلة ، فلا يجدون سبيلاً إلّا الامتثال والخضوع ، لأن هذا حكم الشرع .

لقد حالت السلطة الدينية « الكهنوتية » دون مجرد المطالبة بالإصلاحات الهامشية ، فما بالك بالإصلاحات الراديكالية الأساسية ؟! .

لقد فسرت المطالبة الاهتمام بعلوم العصر والارتقاء بالمدارس على أنها مطالب تؤدى إلى إفساد العقيدة وإشاعة الإلحاد ، كما أن أى عمل ثقافى يقصد به التنوير وإشاعة الوعى كان يتهم بأنه نشر لأفكار الأجانب الذين يريدون التسلل إلى البلاد .

العامل الثانى :

اعتقد الشعب أن فترة بناء الدولة وحل مشاكلها ومناجزة أعدائها التى امتدت من عام ١٩٠٤ حين تولى الإمام يحيى الحكم إلى عام ١٩٣٤ سيعقبها الرخاء والاستقرار والازدهار وتحقيق المطالب والآمال .

والواقع أن هذه الفترة شهدت الكثير من الحروب مع الدولة العثمانية أولاً ، حيث ألقى الإمام فى روع شعبه أنها نوعٌ من الجهاد ذو طابع دينى قح ، داعيًا إلى مقاتلة الأتراك ، ليس باعتبارهم محتلين ، بل « لأنهم سعوا فى الأرض بالفساد ، وتركوا الشرائع وظلموا العباد » [1] .

لقد استمرت حروبه مع الأتراك العثمانيين سبع سنوات انتهت بعقد صلح بينه وبين الوالى أحمد عزت باشا فى عام ١٩١١ ، وقد حوت شروط الصلح عشرين مادة

---

(١) أحمد قائد الصايدى : حركة المعارضة اليمنية ، ص ٣٣ ، وكذلك السيد مصطفى سالم : المرجع السابق ، ص ٧٣ .

تنظم العلاقات بين الإمام والسلطات العثمانية ، إذ اعترفت الحكومة التركية بموجبها بالإمام رئيساً للمذهب الزيدى ، ومنحته حق تعيين العمال الزيديين بموافقة السلطان . ومنذ ذلك التاريخ كان الإمام يمارس نوعاً من الاستقلال الذاتى المحلى فى إطار النفوذ التركى ، حيث استمر على ولائه للدولة العثمانية .

وعندما اندلعت نيران الحرب العالمية الأولى ، جعل الإمام يحيى من أهدافه الخاصة ، ومطامعه الشخصية ، ورغبته فى استقلال بلاده الكامل عن العثمانيين ، الوجهة الرئيسية التى يتحرك نحوها ، ومن ثم التزم موقف الحياد طيلة فترة الحرب ، تحسبًا لما قد تتمخض عنه من نتائج . وإذا كان هذا الموقف ينم عن بُعد نظر سياسى ، فإنه خدم طموحات الإمام الشخصية فحسب .

لقد خرجت تركيا من الحروب ووزعت مناطق نفوذها بين الحلفاء ، وهنا تحرك الإمام يحيى ودخل صنعاء ليتسلم مقاليد الحكم ، وليعلن نفسه حاكمًا مستقلا على اليمن عام ١٩١٨ . فى ذلك الوقت كان الإنجليز يحتلون الجنوب اليمنى ، ويقوون قبضتهم على المزيد من الأراضى اليمنية عن طريق سلاطين وشيوخ المحميات المرتبطين معهم بمعاهدات الحماية ، كما احتل الإنجليز الحُدَيْدة ، بغرض استخدامها للضغط على الإمام من أجل تسوية مسألة الحديدة .

لم يفلح الإنجليز فى الضغط على الإمام يحيى ، ولا فى مساومته بمواصلة احتلالهم للحديدة ، فاضطروا فى النهاية لأن يسلموها للإدريسى أمير عسير ، الذى كان يحكم فى هذه الفترة عسيرًا ، ويرتبط مع الإنجليز بمعاهدات حماية . وبحكم تلك المعاهدات كان الإنجليز يدفعون المال والسلاح للإدريسى ، فنشأت بذلك مشكلة جديدة للإمام كانت بداية نهايتها وفاة السيد محمد الإدريسى عام ١٩٢٣ ، وتولى ابنه الأمير على الحكم من بعده ، وقام الإمام يحيى بمحاربة هذا الأخير ، فالتجأ إلى ابن سعود ، وبدأ بذلك صراع بين الإمام يحيى وبين ابن سعود ، وقد تطور هذا الصراع إلى حرب مسلحة انتهت عام ١٩٣٤ بتوقيع معاهدة الطائف التى اعترف الإمام بموجبها بحكم السعوديين على الأراضى الشمالية فى عسير ونجران .

من هنا نرى أن هذه الفترة كانت زاخرة بالأحداث والتغيرات وعدم الاستقرار ، مما ترك انطباعًا فى الأذهان بأن البلاد تسير فى طريق التحرر والخلاص ، وأنها فترة جهاد وبناء ومخاض ، وأن الفترة التى ستعقبها هى فترة التفرغ لمواجهة الأمور المعاشية

الصعبة ، وتخفيف وطأة التكاليف الثقيلة التى فرضتها السلطة على الفقير والغنى سواء بسواء .

ولم يكن أفراد الطبقه المستنيرة من أبناء الشعب والأشراف ورؤساء القبائل بأقل يقينًا من ذلك من عامة الشعب ، فقد رأوا فى الجهاد التخلص من التبعية المرهقة للدولة العثمانية ، وفى منازلة الأدارسة والوقوف ضد أطماع الدولة السعودية ، وفى مقارعة الإنجليز نضالاً مشروعاً لصالح الدين والوطن ، وأن الإمام يحيى يسير بالشعب وبالبلاد فى الطريق الصحيح لتحقيق المبدأ الذى طالما ردده ، وهو « اليمن لليمنيين » . لقد كشف هذا التصور عن ضبابية الوعى السياسى عند الطليعة وبين آمال الشعب اليمنى فى الاستقلال وإنهاء حكم الإمام نفسه .

العامل الثالث :

الاعتقاد بأن الفترة من ١٩٣٥ وما بعدها هى التى سيتم فيها التغيير وإجراء الإصلاحات ، وخصوصًا وأن الإمام اتخذ بعض الإجراءات الإصلاحية بالفعل ، فقد أرسلت البعثات العسكرية للدراسة فى الخارج ، وعقدت الاتفاقيات الدولية والمعاهدات مع إيطاليا ، والاتحاد السوفيتى ، وهولندا ، وأثيوبيا ، وفرنسا ، وبلجيكا ، وأمريكا ، من أجل مؤازرة هذه الدول للإمام ، وللحصول على اعتراف باستقلاله ، وللإفادة – وقت اللزوم – من المستجدات على الساحة الدولية ، ومن الصراع الدولى فى المنطقة ، وانضم الإمام يحيى ببلاده – على غير رغبته – إلى جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة ، لكنه رفض السماح بإقامة الهيئات الدبلوماسية الأجنبية فى اليمن ، غير أنه كان يستقبل هو ووزراؤه من وقت لآخر بعثات وممثلين أجانب ، بناء على دعوة أو ترتيب سابق [1] .

بهذه العوامل الثلاثة أوحى الإمام يحيى لشعبه أن تغييرًا مرتقبًا سيحدث ، وأن البلاد فى الطريق للخروج من عزلتها والاتجاه إلى سياسة الانفتاح بدلا من سياسة العزلة ، لكنَّ شيئًا من هذا لم يحدث ، ونتيجة لذلك زاد السخط على الوضع فى اليمن ، لدى

---

(١) الصائدى : ص ٤٤ .

الأفراد الذين خرجوا منها ، وخاصة أولئك الذين كانوا يعيشون فى عدن ، وشكلوا بها قوة عاملة لا يقل عددها عن ٤٨ ألف عامل (١) .

خلاصة القول أن الحركة الوطنية كانت تعانى من مشكلات أساسية بسبب طوق العزلة الطويلة الذى أُحكم حول اليمن ، وسيف الإمام الذى كان كفيلاً بحصد الرءوس التى تطلعت للمعارضة . كذا نتيجة الصبغة الدينية التى حاول الإمام إضفاءها على حكمه ، لكن المتغيرات الدولية فعلت فعلها فى إيقاظ هذه الحركة الوطنية من غفوتها وداعبت رياح التغيير طموحاتها ، فاتجهت للإفصاح عنها ، والتعبير عن طموحاتها التى سوف نعالجها بشىء من الاستطراد والتفصيل .

الدوافع الرئيسية للحركة الوطنية

أولا – نظام الرهائن والاستخبارات :

يُعَدُّ نظام الرهائن الذى اتبعه الإمام يحيى من الدوافع المؤثرة فى تنامى الحركة الوطنية فى اليمن ، وانطلاق صوتها بشجب واستنكار سياسات الإمام ، خصوصًا حول مسألة الرهائن والاستخبارات ، فقد كان الإمام يحتفظ على الدوام بمجموعة من أبناء القبائل فى مقره كرهائن تتعرض حياتهم للخطر إذا بدر أى عصيان من ذويهم ، وقد وُجد لدى الإمام حين وفاته أربعة آلاف رهينة من أقاربه ، وأبناء حكام الألوية ، وعائلات الأشراف ، وشيوخ القبائل الذين تم احتجازهم كضمان لولاء ذويهم وحسن سلوك آبائهم (٢) .

فإذا ما ثبت عدم إخلاص أى من آبائهم ، أو إذا ماشك الإمام فى ولائهم أو بدر منهم مايشير إلى تآمرهم ضده قتل رهائنهم ، أو عذبهم بغرض المساومه (٣) .

---

(١) ادجار أوبلانس : ص ٧٠ .

(٢) ادجار أو بلانس : الحرب فى اليمنى ، ص ٤٧ ، وكذلك راجع :

Basilw Seager:- The yemen, Journal of the Rogal Ceatrde Asian Seciety, XIII, pp 218.

راجع أيضًا : Philby, H.St. John :- The lond of Sheba, Geographocal Jownal, XcII, July August 1938, p. 45.

(٣) المرجع السابق : ص ٢٧ .

كما تشير المصادر إلى أنه طور نظامه الخاص بالتجسس والاستخبارات إلى الحد الذى يمكنه من التعرف على كل مايجرى داخل مملكته ، كما يتيح له القضاء على المؤامرات أو الثورات فى مهدها ... ولم تكن أجهزة مخابراته هى الوحيدة فى البلاد ، بل كان لكل حاكم ولكل والٍ أو شريف أو شيخ ، أو أى موظف حكومى كبير ، جهاز سرى خاص لتزويده بالمعلومات عما يجرى فى الخفاء ليستطيع حماية نفسه .

لذلك تبلور أحد طموحات الحركة الوطنية فى ضرورة وضع حد لهذه الإجراءات التى تستمد مشروعيتها من أعراف العصور الوسطى ، وفكرها السياسى الذى لا ينسجم مع معطيات العصر .

ثانيًا – تغيير نظام الحكم فى اليمن من نظام الإمامة إلى النظام الملكى :

بديهى أن تتطور تطلعات الحركة الوطنية نحو أهداف أهم وأعم ، تمثلت فى القضاء على نظام الإمامة بطابعه الكهنوتى ، والتطلع إلى نظام ملكى ليبرالى يتفق مع مفهوم الدولة الوطنية الحديثة . وقد كان عام ١٩٣٣ يشكل مَعْلَمًا مهمًّا فى هذا الصدد ، حيث بادر الإمام نفسه تحت إلحاح المطالب الوطنية بتغيير نظام الحكم فى اليمن من نظام الإمامة إلى النظام الملكى . فعندما استقر الحكم فى اليمن للإمام يحيى ، وأصبح نظامًا وراثيًا ، أراد أن يغير نظام حكمه من إمامة إلى ملكية ، كما فعل الملك عبد العزيز بن سعود بعد توحيد البلاد وتغيير التسمية من سلطنة نجد والحجاز إلى المملكة العربية السعودية . من هذا المنطلق أراد الإمام أن تصبح اليمن مملكة وراثيه ، بالرغم من أنها رقعة صغيرة انسلخت أطرافها من ناحية عسير للملك عبد العزيز ، والناحية الأخرى ، وهى الجنوب اليمنى ، لبريطانيا .

غير أن الإمام أصر على تغيير التسميه بحكم أنه يُعد نفسه ثانى حاكم مستقل فى شبه الجزيرة العربية ، ولقد لاحَظَ الجميع ، من المستشارين ورجال الحكم ، رغبة الإمام هذه فى كل تصرفاته ، فقد تحولت أفعاله إلى أفعال مَلك يسعى إلى إيجاد مملكة وراثية تقوم على أنقاض الخلافة المبنية على البيعة والاختيار [١] . على أن بعض القوى المحافظة لم يَرُقْهَا هذا التغيير ، فتصدت للمعارضة التى قادها رجال الدين وبعض رؤساء

---

(١) حياة الأمير على بن الوزير ، ص ٣٢٨ .

القبائل والأولية ، وخاصة أمير « تعز » الأمير على بن الوزير الذى أنكر على الإمام تحويل اسم دولة اليمن الإسلامية إلى اسم « المملكة المتوكلية اليمنية » وذلك عقب ظهور الاتفاقية الموقعة بين حكومة الإمام يحيى والحكومة الإيطالية سنة ١٩٢٦ ، والتى أطلقت على اليمن اسم ملك المملكة المتوكلية اليمنية ، وجاهر الأمير بهذا النقد فى مجالسه الخاصة والعامة ، وقال : « ما لهذا قاتلنا الأتراك ، فقد كان الأتراك ملوكاً وليسوا أئمة »[1] .

وقد ادعى الإمام يحيى أن الظروف الدولية أجبرته على تغيير التسمية لإعطاء اليمن مكانة دولية بارزة أمام المجتمع الدولى . وفى الوقت نفسه بدأ أهل اليمن يتهامسون حول فتوى وضعها بعض علماء الدين يجيزون ولاية العهد[2] .

وانتشر السخط على سياسة الإمام عندما تحدث الناس عن تلك الفتوى التى تجيز ولاية العهد ، مما يُعد خروجًا على التقليد المعروف فى اختيار الإمام الحاكم .

خلاصة القول أن الإمام حين سعى إلى مسايرة المعطيات الدولية ، وبعض طموحات بعض شرائح الحركة الوطنية – خصوصًا من شرائح المثقفين – لم يحرص على إجراء إصلاح دستورى بقدر محاولته تثبيت حكمه ودعمه ، والالتفاف حول أطروحات النخبة المثقفة بتوجهها نحو مزيد من الحكم الاستبدادى .

ثالثا – ولاية العهد :

بدأ الإمام يحيى فى عام ١٩٣٥ جهوده المكثفة لتنفيذ مشروعه في تعيين ولده أحمد ولياً للعهد .. غير أنه آثر ألا يعلن عن عزمه ذلك ، لعلمه أنه سيسبب له متاعب حقيقية ، فآثر المراوغة واتخاذ الوسائل غير المباشرة ، ومحاولة خداع من يعرف أنهم لن يوافقوه على ما يريد ، فليس تغيير الإمامة فى اليمن إلى « ملكية وراثية » بالأمر الذى يمر بدون أن يثير غضب الكثيرين ، وخاصة آل الوزير الذين لهم حق الترشيح للإمامه بعد موت الإمام يحيى ... فبدأ كعادته فى تنفيذ خطة دقيقة شديدة الإحكام ، قرر إبعاد الأمير على بن الوزير قائد حامية تعز فى المنطقة المستقلة تقريبًا ، وإحلال

---

(١) المرجع السابق : ص ٣٢٦ .

(٢) حياة الأمير على بن الوزير : ص ٣٢٦ .

(٣) حياة الأمير على بن الوزير : ص ٣٢٧ .

ابنه أحمد محله ، ولم يكن هذا بالأمر الهين ، فاحتال له الإمام بأن كتب رسالة إلى الأمير على بن الوزير يذكر له فيها أنه رأى أن يبعث بولده أحمد إلى الحُديدة وتعز « ليتعرف بالناس ويعرفوه » وأخذ يكرر البرقيات إلى الأمير على بن الوزير مؤكدًا أن القصد والغرض هو تعرف الأمير بوجهاء الناس من مشايخ وحكام وغيرهم ، وأن الأمير أحمد مجرد « زائر سائر » .. ولم يرق هذا للأمير على بن الوزير قائد حامية تعز ، ولا للسيد عبد الله الوزير حاكم الحديدة ، وقررا – إذا كرر الإمام رغبته تلك – أن يعارضا هذه الزيارة المقترحة ، وخاصة أنها تتم فى أجواء مملوءة بإرهاصات تولية الأمير أحمد ولاية العهد .

وفى أبريل من نفس العام لجأ الأمير يحيى إلى الخداع والمخاتلة ، فقرر أن يُسكن أولاده الثلاثة : (عباس ، ويحيى ، والمحسن) « بهجره » آل الوزير فى « السر » ، وكانت خطته الدفاعية التى رسمها تقضى بأن يطلب من الأمير الوزير إعارته بيته بالسر ، ليسكن فيها أولاده حتى يشترى بيتًا ... وكتب بهذا إليه ، فقبل رغبة الإمام بدون أن يدرك أن المقصود بذلك هو إبعاده عن تعز ، ومراقبته هو والسيد عبد الله الوزير فى عقر دارهما . ولم يتبين آل الوزير هدف الإمام من إسكان أولاده الثلاثة بالسر إلّا بعد أن أقاموا فعلا فى منزل الأمير على بن الوزير ، ودامت إقامتهم فيه حتى عام ١٩٣٧ [١] .

وبهذا صار له جواسيس على كل تحركات الأمير على بن الوزير وعائلته ، بل إنه استدعى إلى صنعاء السيد محمد بن أحمد باشا عامله على تعز ، بغرض أن يباحثه فى أحوال لواء تعز فى حين كان الغرض الحقيقى هو أن يستخلص منه معلومات جديدة عن السيد على بن الوزير ، فلم يظفر من الرجل بطائل .

فى نفس العام غَيَّر الإمام سياسته مع آل الوزير فجأة ، فبادرهم برغبته فى أن يزوج السيد عبد الله بن على بن الوزير ، بابنته الأميرة تقية ، فرحب الأمير على بن الوزير بالفكرة ، وأرسل ولده إلى صنعاء لحضور العرس والعودة بالعروس إلى تعز .

وقد تمت المصاهرة كما أراد لها الإمام أن تتم [٢] . وفى عام ١٩٣٦ أراد الإمام

---

(١) الأمير على بن الوزير ص ٣٣٨ .

(٢) ثورة ١٩٤٨ الميلاد والمسيرة والمؤتمرات ، ص ٣٣٩ ، مركز الدراسات والبحوث اليمنى « الجمهورية اليمنية » .

أن يستغل هذه المصاهرة لتحقيق هدفه الأساسى منها . فأرسل إلى الأمير على بن الوزير فى تعز ، بعامله على زبيد « السيد على بن حمود شرف الدين » ومعه قرار بمبايعة ولده سيف الإسلام أحمد وليًّا للعهد ، وإماما بعد وفاة والده . وحاول السيد على بن حمود شرف الدين إقناع الأمير على بن الوزير بالتوقيع على المبايعة بقبولها ، فامتنع عن ذلك .

وكان الأمير على بن الوزير يرى فى تعيين ولى العهد انتقاصًا من حقوقه ، نظرًا لما يقتضيه ميثاق الزيديين وتقاليدهم من حصر دائرة انتخاب الإمام فى طبقة السادة ، لا فى عائلة معينة من هذه الطبقة [1] .

ثم تطورت الأمور إلى عقد اجتماع فى « تعز » شهده الأمير على بن الوزير وكثيرون من المعارضين لسياسة الإمام الموجودين آن ذاك فى « تعز » ، وتدارس الحاضرون الوضع ومستقبل اليمن ، وولاية العهد . ويؤكد أنصار آل الوزير أن الحاضرين رشحوا السيد عبد الله أحمد الوزير ليكون الإمام القادم ، فقبل ذلك الترشيح الذى أقره الحاضرون جميعًا ، وقد اشترط عبد الله تشكيل حكومة تكون هى المسئولة أمام الله والأمة لتخرج اليمن من عزلتها وفقرها وجهلها ، وللسعى جاهدة لتطوير اليمن ثقافيًّا واقتصاديًّا ، والاتصال بالدول العربية ، وتبادل التمثيل الدبلوماسى معها ومع الدول الأخرى التى لليمن فيها « منافع » ، وإلغاء ولاية العهد حالاً ومستقبلاً ، لأنها غير شرعية ، وإقامة مجلس للشورى يُختَار من زعماء وعلماء ومشايخ من ذوى الحل والعقد لمراقبة سير الحكومة ، وطرح الثقة بها ، والتصديق على إبرام الاتفاقات ، واختيار الإمام .

ويقول أنصار آل الوزير : إنّ كل ما دار فى ذلك الاجتماع نُقل حرفيًّا إلى الإمام يحيى بواسطة القاضى « حسين الحلالى » الذى حضر الاجتماع كصديق للأمير على ابن الوزير فى الظاهر فى حين أنه فى حقيقة أمره كان جاسوسًا للإمام يحيى .

وصب الإمام غضبه على رسوله السيد على بن حمود شرف الدين لفشله فى إقناع الأمير على بن الوزير بالوقيع على مبايعة ابنه الأمير أحمد ، ومع هذا لم يتخذ أى إجراء ضد الأمير على بن الوزير أو ضد السيد عبد الله بن أحمد الوزير الذى اختير ليكون أمامًا بعد وفاته . ويقول أنصار الأمير على الوزير : إن عدم تحرك الإمام يحيى

---

(١) حياة الأمير على بن الوزير ، ص ٣٣٩ .

ضد آل الوزير كان بسبب ما نقل إليه من أن هذا الحدث لم يكن موجهًا ضده ، بل ضد ابنه ولى العهد ، وأن الترشيح إنما هو بعد وفاة الإمام وليس قبله . ولهذا اطمأن الإمام يحيى إلى هذه الناحية ولم يتصرف بعنف أو بشدة [1] .

أما الأمير سيف الإسلام أحمد فقد غادر صنعاء ، وصرف وقتًا طويلا فى التعرف على لواء الحديدة ، حتى يشعر السيد على بن الوزير بالفعل أن القصد هو التعرف بالناس ، ثم تجول فى مختلف بلاد اليمن ، وانتهى به السير مرة أخرى إلى الحديدة ... ، وفى بيت الفقيه ابن عجيل ، تمت سلسلة اجتماعات ومباحثات بين السيد عبد الله بن أحمد الوزير وبين الإمام أحمد حول نقطتين رئيسيتين : مستقبل اليمن ، وولاية العهد ... وإذا كانت وجهات النظر قد تلاقت حول الإصلاحات الضرورية لأحوال اليمن فقد اختلفت – وفى عنف – حول ولاية العهد ، حيث احتدم الخلاف بين ولى العهد وبين السيد الأمير على بن الوزير الذى رفض فكرة ولاية العهد من أساسها فى صراحة وعنف قائلا : إن ولاية العهد ليست من نظام الخلافة ، وإنما نظام كسروى وقيصرى ، وإن الأمر يُترك إلى ما بعد وفاة الإمام يحيى ، وعندئذ ينتخب « أهل الحل والعقد » من يرونه . وقد أبدى ولى العهد ليونة فى المناقشة بالفروض الإسلامية كالصلاة على وجه الخصوص . وبرغم هذا كله فقد قدم له الأمير أحمد وثيقة ولاية العهد للتوقيع عليها ، فاستمهله الأمير علىّ إلى اليوم التالى [2] .

وفى أثناء إقامة الأمير أحمد بتعز شرع يغتصب أولاً بأول سلطات حاكمها المعين من قِبَل والده الإمام ، وكانت أول خطوة له فى هذا السبيل أنه بدأ « مواجهة » للفصل فى القضايا الشرعية . والمواجهه تعنى الحكم ، وقد اعتبر الأمير علىّ بن الوزير هذا التصرف طريقة لعزله بصورة هادئة ؛ وتدخلاً صريحًا فى حقوقه كأمير على اللواء ، وأصرّ على أن ولى العهد ليس سوى زائر ، وليس من حقه أن يحكم ، وأبرق إلى الإمام بما يقوم به ولده ، فأبرق الإمام إلى ولده يمنعه من المواجهة [3] .

ومع هذا فقد استمر ولى العهد فى أسلوبه بالتدخل بصفه علنية وغير علنية ، وأخذ يقرب إليه كل من يرى أنهم يعارضون آراء الأمير على بن الوزير ويحقدون عليه ،

---

(١) حياة الأمير : على بن الوزير ص ٣٤ – ٣٤٤ .
(٢) المرجع السابق ص ٣٤٨ .
(٣) المرجع السابق ص ٣٥٠ .

وقد كان واضحًا من هذا الصراع والعلنى أحيانًا ، والخفى أحيانًا أخرى ، أن العلاقة قد ساءت تمامًا بين الأمير على وبين الإمام أحمد ، وأن إصلاح ذات البين غدا مستحيلاً ، كما أصبح من المستحيل أيضًا الاتفاق على ولاية العهد . وبرغم هذا فقد ظل « ولى العهد » يلح عليه بتجديد البيعة ، وهو أمر لم يتحرك نحوه الأمير على بن الوزير ، وخاصة أنه قد أحس أن الأمير قد تمكن من عزله تقريبًا من أى عمل ذى أهمية .

ويزعم أنصار الأمير على بن الوزير أن ولى العهد كان يعد لاغتياله فى « التعكر » ولكنه فيما يبدو كان يخاف والده ... وإذا كانت محاولة ولى العهد قد باءت بالفشل ، فإن الأمير على بن الوزير كان بدوره يحاول التخلص من ولى العهد ، وهناك من يؤكد أنه دفع ألف ريال لأحد مشايخ حاشد لأغتياله ، ولكن هذا الشيخ لم ينفذ ما طلب منه (١) .

ونتيجة للفتوى التى أجازت ولاية العهد انقسم المطالبون المتنافسون على العرش إلى قسمين ... ففى المقام الأول هناك إخوة سيف الإسلام أحمد ، وكانوا أحد عشر فردًا على قيد الحياة ، ومن بينهم الأكثر تساهلاً « الحسين » ، و « على » المحب للمتعة ، وللاثنين رصيد شعبى عند كل من الزيديين والشافعيين .

وفى المقام الثانى هناك أفراد أسرة الوزير ، وأكثرهم بروزا هو السيد عبد الله حاكم الحديدة ، والسيد على بن الوزير قائد حامية تعز ، والسيد محمد الوزير حاكم الضمار ، وعائلة الوزير هذه هى إحدى فروع العائلة الحاكمة ، ولذلك كان أعضاؤها أهلًا للاختيار للإمام . وكانوا يسيطرون على أهم المناطق الشافعية فى تهامة . وهناك من يزعمون أنهم كانوا على اتصال بالإيطاليين الذين لهم نفوذ قوى فى الحديدة وتعز . ولعل السيد عبد الله بن الوزير كان يصلح لأن يكون حاكمًا قويًا بدون أن يعرض اليمنيين للسيطرة الأجنبية ، غير أن الظروف كانت أقوى منه ، وإن كان هناك من يذهب إلى أن السيد على بن الوزير كان لديه الاستعداد لقبول الحماية الأجنبية إذا خدمت أهدافه ومآربه (٢) .

---

(١) المرجع السابق ص ٣٥٢ .

(٢) رسالة من حاكم عدن ب . رابل إلى المستر أوربس غور . رقم ٣٧ ومؤرخة فى ٢٦ مايو ١٩٣٧ .
وكذلك راجع : Robertson William :- Ycmen Journey 1942

The Royal Scittish Geographical Society; Vocs. 58 and 59, 1942-1943.

يتضح لنا مما سبق أن الإمام يحيى أراد أن يحصر نظام الحكم فى عائلته وحدها بتعيين ابنه سيف الإسلام أحمد وليًا للعهد ، غير أن عائلة آل الوزير على وجه التحديد كانوا يطمعون فى ولاية العهد ، وذلك لشعور بعض رجالاتها – مثل عبد الله الوزير وعلى بن الوزير – بأنهما كانا ساعدى الإمام يحيى فى قمع تمردات القبائل اليمينية وإرساء حكمه .

ومما لاشك فيه أن تعيين سيف الإسلام أحمد وليًا للعهد لم يثر حفيظة بعض العائلات « الزيدية » التقليدية فحسب ، بل أثار أيضًا حفيظة أبناء الإمام يحيى الآخرين الذين طمعوا بدورهم فى الإمامة ، ولهذا فإن بعضهم كسيف الحق إبراهيم انضم إلى المعارضة وأيد المتذمرين ، وقد انتهى الأمر بسيف الحق إبراهيم بن الإمام يحيى إلى الهروب إلى عدن ، والانضمام إلى صفوف المعارضه لحكم أبيه ، والقيام بنشاط مكثف فى هذا الباب ، فكان يبعث برسائل ونداءات إلى زعماء العرب وقادتهم ، وإلى الجامعة العربية يطالبهم فيها بالتدخل لإقناع حكام اليمن بإقامة العدل ، ونشر التعليم والثقافة ، وتنفيذ المشاريع العمرانية ، والنهوض بالبلاد .

رابعًا – استيلاء الانجليز على محمية الضالع :

من أهم العوامل التى أثارت الشعب اليمنى استيلاء الإنجليز على محمية الضالع والمناطق المجاورة لها ، والتى تسمى محمية عدن الغربية ، فقد كانت تابعه للإمام يحيى منذ عام ١٩٢٠ عندما هاجمت قواته دويلات الضالع ، والعلوى ، والشعيب ، وأجزاء من بافع العليا ، والعوذلى ، والصبيحية ، واحتلتها ، وقد رحب رؤساء هذه القبائل بالإمام يحيى وتعاونوا معه [١] .

ومنذ هذه الفترة – أى منذ عام ١٩٢٠ – ساءت العلاقات بين الإمام يحيى وحكومة عدن ، باعتبار أن الإمام احتل مناطق تابعة لنفوذ حكومة عدن فى حين ينظر الإمام لهذه المناطق على أنها الجزء السليب من أرضه [٢] . ولذا وجب ضمها تحقيقاً

---

(١) أحمد كامل المحامى : اليمن شماله وجنوبه ص ٢٥٤ .

(٢) أحمد حسين شرف الدين : اليمن عبر التاريخ : ص ٢٩٥

لمبدأ « اليمن لليمنيين » غير أن حكومة عدن لم تسكت على هذا الوضع ، بل طالبت . باسترداد تلك المناطق ، فاتبعت فى البداية أسلوب الدبلوماسية ، وبادرت بإرسال وفد برئاسة الكولونيل جيكب ومعه بعض الهدايا لإغراء شيوخ المناطق التى سوف تمر فيها البعثه والتفاوض مع الإمام بعقد اتفاقية صداقة ، وذلك فى عام ١٩٢١ ، لكنها فشلت . وبعد فترة ليست بالقصيرة أرسلت وفدًا آخَرَ برئاسة السير جلبرت كلايتون – وهو موظف بوزارة المستعمرات – إلى صنعاء بغية التوصل إلى مفاوضات مع الإمام ، ولكن هذه المفاوضات فشلت أيضًا بسبب إصرار الإمام على عدم التنازل عن أراضيه فى الجنوب (١) .

أوقع هذا الموقف المتشدد الذى اتخذه الإمام مع الحكومة البريطانية أفدح الأضرار بالنفوذ السياسى البريطانى فى المنطقة ، بل وفى عدن نفسها ، كما امتدت آثار هذا الضرر إلى التجارة البريطانية فى داخل البلاد التى كان نشاطها يتم عن طريق عدن .

استمر هذا الوضع قرابة تسع سنوات حتى خريف عام ١٩٢٨ ، حين تحول جزء من التجارة البريطانية إلى أيدى التجار الإيطاليين والأمريكيين ، وقد ساعد استرجاع الإمام للحديدة عام ١٩٢٥ على ذلك ، خاصة بعد فتح طريق من ساحل البحر الأحمر حتى أقصى مرتفعات اليمن ، ونتيجة لذلك ساءت العلاقات بين الإمام يحيى والحكومة البريطانية ، وبخاصة عندما استأنفت قوات الإمام اعتداءاتها على حدود محمية عدن فى سبتمبر عام ١٩٢٧ ، مما دفع سلطات الحماية إلى التهديد باستخدام الطائرات وإلى تعزيز موقف المقيم البريطانى وتدعيم السلاح الجوى فى عدن ، منتهزة فرصه الظروف الصعبة التى كان يمر فيها الإمام يحيى مع جاره الملك عبد العزيز بن سعود فى منطقة عسير . وعلى الرغم من هذه الإجراءات البريطانية المتشددة ، فقد أمر الإمام قواته بمهاجمة مواقع بعض المحميات المرتبطة باتفاقية حماية مع بريطانيا ، فقامت الطائرات البريطانية قوات الإمام داخل منطقة المحمية لمدة ثلاثة أيام (٢) .

---

(١) Ader:- Jouvnal of the Centpal Asiatic Society, Vol. XIII, port 11, P. 229. Tuly 1926.

(٢) حياة الأمير على بن عبد الله آل الوزير ص : ٢٧٢ .
وكذلك راجع : فتوح الخترش : العلاقات اليمنية البريطانية فى عهد الإمام يحيى بن حميد الدين – مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٢١ ص ١٣٦ .

وبدأت بعد ذلك مرحلة من المفاوضات تعثرت أكثر من مرة ، وتخللتها التهديدات البريطانية التى اتبعت بقصف جوى أدى إلى انسحاب قوات الإمام من المناطق التى دخلتها فى نطاق محمية عدن وانتهت هذه المرحلة من المفاوضات المتقطعة والمضطربة بتوقيع معاهدة فبراير عام ١٩٣٤ ، المعروفة بمعاهدة صنعاء ، وقد جاءت هذه المعاهدة بمثابة إقرار للوضع القائم بين الطرفين من حيث الحدود بينهما ، كما تعرضت لأمور أخرى حققت نوعًا من الاستقرار بين بلدين أو حكومتين متجاورتين إقليميًا ، مثل حسن الجوار ، والتبادل التجارى .

ولم يتم التصديق على هذه المعاهدة إلا في ٤ سبتمبر عام ١٩٣٤ ، على الرغم من أن التوقيع عليها جرى في ١١ فبراير من العام نفسه ، وكانت أهم شروط التصديق هى إتمام جلاء قوات الإمام عن ٦٤ قرية فى إقليم العوذلى ، وثمانٍ أخرى في إمارة الضالع ، وإعادة فتح طريق التجارة بين المحميات البريطانية واليمن ، والإفراج عن الأسرى والرهائن من أهالى المحميات .

ولعل أخطر ما يُسَجَّلُ من ملاحظات على هذه المعاهدات هو أنها تركت مسألة الحدود دون تحديد ، بل تركت أمرها حتى يتم التفاوض بشأنها خلال مدة سريان المعاهدة التى حددت بأربعين عامًا ، وقد دلت الأحداث التى وقعت بعد سنة ١٩٣٤ على أن المعاهدة لم تمنع التوتر بين الطرفين ، فكانت تحدث من وقت لآخر اشتباكات مسلحة بين وحدات من جيش المحميات الذى كان بقيادة ضابط إنجليزى وبين القبائل اليمنية [١] . كما أن هذه المعاهدة تُعَدُّ من الناحية العملية اعترافًا من جانب الإمام بحق إنجلترا فى احتلال عدن والمحميات ، وتنازله عنها لمدة أربعين عامًا .

ونتيجة لهذه المعاهدة نرى أن الإمام تنازل عن الكثير من ممتلكاته للإنجليز ، وخاصة منطقة الضالع ، فقد اعتبر اليمنيون ضياعها نتيجة لسياسة الإمام وابنه الأمير أحمد – الضعيفة إزاء الإنجليز . فى حين كانت الحكومة الإنجليزية تعتبر أن الهدف الرئيسى للمعاهدة هو تنظيم العلاقات على حدود المحميات ، وأن الإمام لا يحتل سوى

---

(١) جلوبو فسكايا : مركز الدراسات والبحوث اليمنية ص ٢٩٠ (انقلاب) وأيضًا : نزيه ادنان – اليمن وحضارة العرب ص ٢٢٣ – بيروت ١٩٦٣ .

جزء صغير غير مهم في شمال منطقة المخمية التى تعود إلى قبيلة العوذلى التى تربطها بالحكومة البريطانية معاهدة خاصة [(١)] .

خلاصة القول أن سياسة الإمام في التفريط ببعض أقاليم اليمن بعد فشله دبلوماسيًا وعسكريًا أججت مشاعر اليمنيين فكانت بمثابة حافز مهم لتعاظم الحركة الوطنية اليمنية .

خامساً - الحرب السعودية اليمنية :

وكان للحرب اليمنية السعودية التى انتهت بهزيمة الإمام ، وتوقيعه معاهدة الطائف التى تنازل بموجبها عن منطقتى عسير ونجران اليمنيتين أثر في تزايد النقمة على حكم الإمام ، فقد كشفت تلك الحرب هشاشة النظام القائم أمام أعدائه الخارجيين برغم شراسته في إسكات معارضيه من الداخل . وأثبتت أنه كان ضعيفاً عاجزاً عن حماية التراب اليمنى عند أول اصطدام له مع الأعداء الخارجيين ، مما شجع على ارتفاع الأصوات الناقدة وتفاعلها مع بعضها [(٢)] .

ويصف « عبد الله الشماحى » حال الإمام يحيى بعد توقيع المعاهدة والتخلى عن عسير وردود الفعل في أوساط الشعب اليمنى بقوله : بدأ الإمام مشلولاً خوارًا ، وفي صورة طفل استسلم حيث لا داعى للاستسلام ، وأحنى عُنقه إليه ابنه سيف الإسلام عبد الله ، فإذا الإمام يحيى يقبل صلح الطائف ، ويستسلم ، ويأمر ابنه [(*)] بأن يوقف الحرب ويتراجع ، بل وينسحب من نجران ، ويسلم الإدارة ، وإن لم يفعل فقد حلت به نقمة الله ، وكان أحمد مطواعًا لأبيه ، فراجع أباه ، فلم تُجْدِ مراجعته ، فاستجاب لأبيه وحشرجة الغضب والألم تكاد تخنق أنفاسه ، وأُصيب بحمى كادت تميته ، وقد أثار الإمام يحيى بموقفه هذا استغراب واستنكار الفئات اليمنية ، وغضب القبائل الزيدية [(٣)] .

---

(١) وثيقه رقم (١٥) من السير جون سيمون Public Recrds office :- Fo. 406/75 إلى السير . دراموند (روما) مكتب الخارجية - ١٥ فبراير ١٩٣٣ .

(٢) الصائدى ص ٥٠ .

(*) سيف الإسلام أحمد هو ولى العهد الذى حقق انتصارات متقدمة على الجيش السعودى في المناطق الجبلية ، وأوشك أن يقطع خط رجعته لولا أوامر والده بالانسحاب .

(٣) عبد الله الشماحى : ثورة ١٩٤٨ - مركز الدراسات والبحوث اليمنى ، صنعاء ص ٢٢ - ٢٣ .

كذلك كان لمواجهة الإدريسى الذى كان يتلقى الدعم من بريطانيا ، وما كلفته هذه المواجهة من تضحيات قدمها الشعب اليمنى أثره في السخط على الإمام وحكمه المتسلط .

كل هذه العوامل ساعدت على تزايد النقمة الشعبية على حكم الإمام ، وخاصة بعد هزيمته أمام القوات السعودية ، وقصوره وعجزه وموقف الشعب اليمنى الذى رفض أن يقاتل ، لأنه لم ير شيئًا يقاتل من أجله ، مما وضع الإمام في موقف حرج [١] أمام الشعب .

ويمكننا ابتداء من هذه المرحلة أن نشير إلى اهتمام السلطة الإمامية بتركيز سيطرتها على القطاع المتبقى من اليمن ، وعلى الرغم من الاستقرار الظاهرى الذى حققته الإدارة الإمامية ، فإن الأصوات الثائرة التى انطلقت من القبائل كانت تعكر صفو هذا الاستقرار ، وكانت تُواجَه بالقمع والبطش ، وبالتشريعات المتلائمة مع العقلية الإمامية الحاكمة . وكان الاهتمام الرئيسى للإدارة الإمامية ينصبُّ على جمع السلاح والمال ، وتخزين مايفيض عن الحاجة ، مما أضاف في الوقت الذى كان تُجْبَى فيه الضرائب – إرهاقًا شديدًا على كاهل الشعب .

ولا يفوتنا ذكر ما ارتكبه حكام الألوية والأقضية والنواحى – باسم المحافظة على الشرع – من مظالم كثيرة بسبب انتشار الرشوة وشيوع الفساد في الإدارة [٢] واضطراب أوضاعها ، حتى إن العائدين من البعثات العسكرية استخدمهم الإمام في جباية الزكاة ؟ .

كل هذه العوامل أدت إلى تزايد المعارضة للسياسة الاستبدادية للحكم ، والتى تمثلت في تركيز السلطة في يد الإمام ، مما ألحق الضرر بقوى متعددة ، من أهمها مشايخ القبائل وكبار موظفى الدولة ، كما عم الاضطهاد العام ، حتى أدوات حكمه من موظفين وجنود ، فضلا عن الفلاحين والتجار والطبقة المستنيرة في البلاد ، الأمر الذى وسع من دائرة القوى الغاضبة على الإمام ، وأسهم في تعاظم الحركة الوطنية اليمنية .

---

(١) المرجع السابق : ص ٥٠ .

(٢) المرجع السابق : ص ٥٠ .

وكان للسياسة المالية والاقتصادية التى اتسمت بالبخل الشديد والاتجاه إلى الإفقار العام أثرها كذلك في تفاقم الأوضاع ، إذ أضرت بجميع فئات الشعب ، حتى الفئات المستغلة ، وصارت ممتلكات هذه الطبقة بمثابة ممتلكات للإمام يصادر منها ما يشاء .

أدت هذه العوامل بمجموعها – فضلاً عن ارتفاع أسوار العزلة في الحياة العامة إلى توليد السخط والتذمر الذى أوشك أن يتحول إلى ثورة .

المعارضة :

عندما بُويع الإمام وتولى الحكم في فبراير عام ١٩٠٤ ، خلفاً لاثنين وسبعين إمامًا زيديًا من أسلافه ، رفض البعض مبايعته ، ومنهم محمد جغمان [١] .

ولذلك الأمر دلالته في أن المعارضة ولدت مع بداية عهد الإمام ؛ لكنه – لضيق نظره – تجاهل هذه المعارضه ، ورفض – في غطرسة – مواجهتها بالحوار ، ولو فعل لما تفاقمت طوال حكمه حتى أدت إلى إسقاطه .

ويجمع المؤرخون على تعامل الإمام مع المعارضة بالبطش والاضطهاد في محاولة لاستئصال شأفتها . ومن سياسته في هذا الصدد أخذه بنظام الرهائن البشرية من أبناء الجماعات والتكتلات والقبائل ، حيث أسكنهم في قلعة حصينة ليأمن بوجودهم داخل أسوارها عدم خروج أية قبيلة أو جماعة عليه ، أو معارضتها لحكمه ، كما حاول اتباع نفس الأسلوب مع نظام الحاكم وأجهزته ، خشية المروق والعصيان ، الأمر الذى أدى إلى اتساع دائرة المعارضة لتشمل القوى الشعبية والإدارية في آن واحد .

وحين كتب المؤرخين عن المعارضة في عهد الإمام يحيى وعن نشوئها وتطورها أجمعوا على وجودها ، واختلفوا في تحديد ظهورها وبداياتها الأولى : أيُعَدُّ رفض البعض مبايعته ١٩٠٤ هو البداية ؟ أم أن البداية كانت في سنوات الثلاثينيات ؟ أم في الأربعينات باعتبار أنها لم تكسب طابعها السياسى إلا في تلك الفترة من حكم الإمام . من هنا فرقوا بين مَقْصِدَيْن للمعارضة ، فإذا أطلقوا القول عرفوها بأنها : كل موقف ، أو رَأْى ، أو قول مناوىء للإمام ، وإذا قيدوا قولهم ، ذهبوا إلى أنها الموقف السياسى

(١) الصائدى : ص ٤٦ .

المعـارض ، والهـادف إلى إحداث تغيير وإصـلاح في طبيعـة الحكم وأسـاليب الحيـاة .

وقبل الخوض في تفاصيل حركة المعارضة ، يحسن أن نشير إلى الصله بين حركة المعارضة من حيث هى « موقف سياسى » وبين الحركة الوطنية من حيث هى « نضال وطنى » مشروع من أجل مصلحة الوطن وتخليصه من ضيم أو اغتصاب أو ظلم أو عدوان ونحو ذلك من أهداف مشروعه ، ومن التأمل فى هذه الصلة يبدو لنا بعض التداخل في مفهوم كل من الحركتين من حيث أن كُلاً منهما ترمى في الظاهر إلى تحقيق مصلحة الوطن ، وأن بعض قوى المعارضة تعطى حركتها المعارضة للنظام الصفة النضاليـة .

وفى رَأيِى أن الفروق بين الحركتين يمكن إجمالها في الآتى :

١ – الغالب على حركات المعارضة أنها تهدف إلى تحقيق مكاسب سياسية ، معلنة أو غير معلنة ، في حين أن الحركات الوطنية تسعى إلى تحقيق مصلحة وطنية عليا ، بغض النظر عن المكاسب السياسية للمناضلين .

٢ – تمثل قوى المعارضه قطاعًا محدودًا من الشعب ، هو القطاع المعارض لسياسة الحكومة وتوجهاتها وأساليبها في الحكم وأدواتها ... إلخ في حين أن قوى الحركة الوطنية تنتمى إلى عموم الشعب ، وتمثل ضمير الأمّة .

٣ – القوى المعارضة قوى معلنة يفترض أن يكون عملها ظاهرًا ، وبخاصة فى الأجواء الديمقراطية ، وحين تعمل فى السر فى الأجواء الاستبدادية لا تسمى قوى معارضة بالمفهوم المعاصر ، بل ربما أطلق عليها « قوى مقاومة » أو أية تسميات أخرى ، لأنها حين تعمل فى السر تعطى مبررًا للسلطة الحاكمة لملاحقتها ، فى حين أن الحركة الوطنية وقواها يسوغ لها أن تعمل فى السر والعلن ، حسب معطيات الحال ومواتاة الظروف .

لا تستطيع قوى المعارضه الاستناد إلى القوانين الدولية كحقوق الإنسان ، لأن المفترض أن عملها فى المعارضة لا يتنافى مع دستور البلاد ، فى حين أن القوى الوطنية العاملة داخل نطاق الحركة تستطيع الاستناد إلى تلك الحقوق ، بل تسوغ لها فى بعض الحالات والأوضاع أن تتلقى الدعم من دول أخرى مناصرة .

٥ – تعتبر حركات المعارضة فى الأجواء الديمقراطية ذات صفة دستورية ، باعتبار أن مبدأ المعارضة لا يتنافى مع دستور الدولة داخل إطار التحالف الوطنى ، أما الحركات الوطنية ، والتى غالبًا ما تكون حركات تناهض المستعمرين والغاصبين أو الحكام المستبدين ، فإنها تنادى بالاستقلال والسيادة ووضع الدستور .

٦ – تضم قوى المعارضة السياسيين وزعماء الكتل السياسية والحزبية – إنْ وجدت الأحزاب – فى حين أن قوى الحركات الوطنية تضم مختلف طبقات الشعب ، بل ربما تشكلت أصلا من هذه الطبقات بدون أن يكون لزعمائها سوابق فى العمل السياسى .

المعارضة والنضال الوطنى فى اليمن :

وعلى ذلك يمكننا القول بأن الحركة الوطنية فى اليمن مرت فى عهد الإمام بمرحلتين رئيسيتين :

الأولى :

اتخذت فيها شكل المعارضة ، وكانت من نمط يمكن تسميته « بالمعارضة القبلية » وبدأت منذ تولى الإمام يحيى الحكم .

الثانية :

ظهرت فى الثلاثينات من القرن العشرين ، حيث أخذت الحركة شكلها النضالى ومضمونها الوطنى ، وأعلنت عن أهدافها السياسية الإصلاحية التى عبرت عن رغبتها فى إنقاذ كل الوطن اليمنى من تحكم الإمام ، سواء عن طريق إصلاح الأوضاع القائمة – بتغيير سياسة الإمام – أو عن طريق التخلص منه نهائيًا بخلعه .

نشوء المعارضة :

تناول الكُتّاب والمؤرخون بالبحث نشوء المعارضة فى عهد الإمام يحيى ، وبينوا مراحلها من زوايا مختلفة ، وبنظرات متقاربة ، ويُستفاد من هذه الكتابات ومن المصادر المختلفة أن المعارضة كموقف ، وُجدت من قبل فى ظل حكم الأئمة السابقين ، وكان وجودها فى عهد الإمام يحيى استمراراً لما كان ، ويعزون وجودها فى عهود الأئمة الزيديين لأسباب وعوامل عدة ، ، يأتى العامل الدينى فى مقدمتها ، ويفسرونه بأنه الادعاء بعدم توفر الشروط الشرعية فى شخص الإمام ، ويضعون العامل القبلى فى الدرجه الثانية ، إذ كانت بعض القبائل تتمرد لإثبات مكانة شيوخهم ، أو طلبًا لحاجات ومطالب لم تكن متوفرة لهم .

وقد أفاض الكُتاب والمؤرخون فى بيان الأسلوب الذى كان يتبعه الإمام يحيى فى مواجهة معارضية ، وقد ذكروا أنه قلما كان يميل إلي مهادنة شيخ القبيلة المعارض ، أو يسعى لسماع شكواه أو وجهة نظره ، بل كان يعمد إلى طرق ملتوية يدرأ بها معارضته ويشغله عن مطالبه ، كان يرمى القبيلة المعارضة بقبيلة أخرى تقاتلها ، أو يُسير إليها أحد « سيوف الاسلام » من أبنائه فى قوة متفوقة فيؤدب شيخها ورجالها المتمردين أو الخارجين عن طاعته ، ولا يعود السيف إلا ومعه « رهائنهم » ليكونوا وقاية من العودة إلى التمرد أو الخروج على الطاعة ، وقد حدث هذا مرارًا وتكرارًا ، كإرسال الإمام سنة ١٩٢٤ قوة لإخماد تمرد قبيلة حاشد [١] ، وإرسال « سيف الإسلام » ولى العهد إلى قبائل العصيمات [٢] . وسنة ١٩٣٢ إلى قبائل دهمة الذين امتنعوا عن تسليمه رهائنهم .

ويدخل عامل المعاناة والقهر ، وما لحق بالشعب من مظالم وأمراض لم تحاول الدولة التخفيف من وطأتها ، فى دفع بعض الجماعات إلى الهجرة خارج البلاد بحثًا عن الأمن والغذاء ، أو للبقاء فى اليمن على مضض ، أو للتمرد والمطالبة بالإصلاح .

---

(١) الجرافى : المقتطف من تاريخ اليمن ص ٣٠٤ .

(٢) المرجع السابق : ص ٣٠٨ ، وأيضًا حسين شرف الدين : اليمن عبر التاريخ ص ٢٩٤ .

الحركة الوطنية :

أدت المعارضة فى مرحلتها السابقة للثلاثينيات دورها فى تنمية مشاعر السخط والتذمر ، وأسهمت فى بناء الأرضية الصالحة لنشوء حركة وطنية تهدف إلى تخليص شعب اليمن من الظلم والقهر والحرمان والعزلة والتسلط الاستبدادى الفردى ، وقد أخذت هذه الحركة منذ بداياتها السمات التالية :

١ – قيام طبقة مستنيرة واعية بقيادتها وتوجيهها .

٢ – تجسيد الأهداف الوطنية وبلورتها والإعلان عنها .

٣ – استعمال أدوات العصر فى الدعوة إلى الإصلاح ، كالكتابة فى الصحف .

٤ – التخلص من رهبة المواجهة وضغوط السلطة وعقدة الخوف .

٥ – ربط الشعور الدينى بالغيرة الوطنية .

٦ – انتقال جزء من قيادة الحركة الوطنية إلى خارج الحدود ، والدعوة إلى الخلاص فى الداخل والخارج ، واطلاع الرأى العام الخارجى على ما يجرى داخل أسوار العزلة التى فرضها الإمام على البلاد .

٧ – شمول عناصر الحركة الوطنية لقطاعات واتجاهات متباينة لشتى القوى الاجتماعية والسياسية .

توجهات الحركة الوطنية :

أصيب جسم الشعب اليمنى بحالة مرضية خطيرة أسلمته للأنين الصامت ، وخصوصًا بعد قطع كبير من الرءوس ، وبعد إفلاس التجار أمام المنافسة غير المتكافئة مع السلطة الحاكمة وموظفى الدولة .

وفى الأربعينات من القرن العشرين نعمت الإمامة باستقرار نسبى أعطاها مزيدًا من الهيبة ، وأعطى الشعب إلى حد ما صورة واضحة عن أسلوبها الظالم العقيم ، ومن خلال هذه الأرضية المليئة بسلبيات الوجود الأجنبى المضاعفة بسلبيات الإمامة ، بزغت مرحلة جديدة من النضال ضد هذه الإمامة ، ولا شك فى أن المعارضة اعتمدت – كأمر متوارث – على الشعور الدينى ، غير أنها أخذت تربط هذا الشعور بالناحية

الوطنية ، مما ألبس المعارضة شكلاً جديدًا لم تعهده البلاد من قبل . وهنا انطلقت الألسنة من عقالها لنقد الإمام والجهاز الذى اعتمد عليه فى حُكمه ، وبرز هنا اتجاهان :

الأول :

اتجاه نحو حياة متطورة من قيود الزيدية والحُكم المطلق ، ومن كل ما يقف فى طريق التقدم اليمنى ، إلى مستوى الحضارة المعاصرة ، على أن يكون ذلك التقدم فى إطار الروح الإسلامية الصحيحة ، وهذا ما كان يستهدفه المستنيرون من الشباب بقيادة أبى الثورة السيد أحمد المطاع العلوى .

الثانى :

اتجاه يطالب بالإصلاح ، إلا أنه يربطه بإحياء الدعوة الزيدية وإمامتها ، وبذلك فهو يرى أن يطالب الإمام يحيى بإصلاح جهاز حكومته وإدارته المهترئه ، عن طريق إدخال عناصر قوية من ذوى الكفاءة والنزاهة تستطيع التقدم باليمن وحماية الدعوة الزيدية من التعثر أو التآكل . وقد أبدى الإمام يحيى تجاوبه مع هذا الاتجاه بعد الحرب السعودية اليمنية ، لكنه لم يفعل شيئًا .

وقد بلورت الحركة الوطنية بمختلف قطاعاتها هذه الأهداف فى صيغ ومطالب كتب عنها الرواد ، ونقلها عنهم الكُتّاب والمؤرخون ، فعلى سبيل المثال يشير « منفرد ونير » إلى أن أحد المطالب كان عدم السماح لأبناء الإمام بالمشاركة فى الإدارة وشئون الدولة ، وأنه يمكن أن تُصرف لهم معاشات ، حتى يبقوا غير فَعّالين (١) .

فى حين ذكرت « جلوبوفسكايا » أن المعارضة صَعّدت بعض المطالب ، ومنها ألّا تقتصر الوظائف الهامه على أبناء الإمام (٢) .

ومن المطالب التى طرحتها القيادات الوطنية ، تأسيس مجلس شورى من علماء البلاد وأعيانها ورؤسائها وأولى الأمر فيها ، وتشكيل وزارة من رجالات البلاد الأكفاء ،

---

(١) Wernner :- Mondern Yemen p. 92.

(٢) ثورة ١٩٤٨ الميلاد والمسيرة والمؤثرات ص ٢٨٣ .

واحتفاظ سيوف الإسلام – أبناء الإمام – بمكانتهم كأمراء ، وابتعادهم عن تولى المناصب فى الدولة ، وإعفاؤهم من المسئولية حفاظًا على كرامتهم وكرامة العرش [١] .

وتُعَدُّ كتابات النازحين عن اليمن من المستنيرين والمثقفين السجل الأدنى للمطالب اليمنية الشعبية ، وليس هؤلاء وحدهم هم الذين نزحوا عن قراهم وبلدانهم إلى عدن وغيرها ، بل كانت الهجرة هربًا من الظلم والفقر والتسلط – إحدى السمات المميزة لعهد الإمام ، وقد جاءت مطالب النازحين والمقيمين على حد سواء كشفًا تسجيليًا للفراغ الهائل فى بنية الحكم الإمامى ، وبيانًا وافيًا لافتقاره وافتقار البلاد إلى أهم مقدرات الحياة السوية . ويجد القارىء فى تلك الكتابات ، جُملة من المطالب ، منها على سبيل المثال ما كتبه أحمد محمد النعمان ، مدير المعارف سابقًا ، فى لواء تعز الذى رمز إلى نفسه باسم مستعار « يمانى بلا مأوى » فقال بصدد هذه المطالب [٢] :

١ – إنصاف الفلاح .

٢ – إنشاء المدارس بما فيها مدرسة للبنات .

٣ – تنوير البلاد بالكهرباء .

٤ – منع القات .

٥ – سفر أمراء اليمن إلى الخارج ليعرفوا كيف تقوم الأمم .

٦ – الاهتمام بالصحة والمواصلات كى يزول عهد البغل والحمار والجمل .

٧ – إيقاف تشريد الشعب اليمنى ، كما هو الحال بالمتشردين فى عدن .

٨ – استغلال الثروة الوطنية ، وإنشاء الشركات الوطنية .

٩ – وجوب أن يعيش الجيش على نفقة الحكومة ، وليس على نفقة الأهالى .

١٠ – إلغاء وإسناد أعمال القضاء إلى غير الحكام ، وتأمين حقوق القضاة .

---

(١) صوت اليمن عدد ١٩٤٦/١ – ص ١ .

(٢) سلطان ناجى : (فتاة الجزيرة – العدد ٣٢٩ ، ٧ يونيو ١٩٤٦) .
دور جريدة فتاة الجزيرة فى أحداث ١٩٤٨ فى صنعاء .
منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، جامعة الكويت .

١١ – إلغاء المحاكم الشرعية القائمة وإصلاحها على أسس شرعية حديثة .

١٢ – إلغاء الأمر القائل بحبس كثير من الأبرياء والمسجونين .

١٣ – إلغاء السخرة .

١٤ – تأليف هيئة شورى من رءوس البلاد وشيوخ القبائل .

١٥ – توفير الرقابة على وسائل الصرف .

١٦ – حرية الكلام والصحافة والعمل .

١٧ – إنفاق أموال الأوقاف في الإصلاحات العامة .

١٨ – تمثيل الأمة عند الحكومة .

١٩ – منع الرشوة .

٢٠ – إعلان حكومة اليمن بأن العالم قد اكتشف القنبلة الذرية .

٢١ – إنشاء رصيف حديث في الحديدة ، ومدرسة صناعية في مناخية ، ومستشفى في العدين ، وثانويتين في أب وتعز .

٢٢ – نقل مدينة تعز من مركزها الموبوء إلى سفوح الجبال .

هكذا تنبىء هذه المقالة بصفتها التوثيقية عن مجموعة كبيرة من المطالب العادلة التى تتخللها السخرية اللاذعة ، التى تنم عن مرارة نفس كاتبها لحالة التردى التى وصلت إليها البلاد قبيل الثورة ، وتكشف عن أوضاع النظام الذى كان قائمًا ، بل وتعريه ، وتطلب من السلطة الحاكمة المتمثلة فى الإمام وأبنائه ومَنْ حولهم أن يتداركوا الأمر ويقوموا بالإصلاح ، وهى بهذا تعترف ضمنًا أن بإمكان الإمام يحيى وأبنائه أن يكونوا مقبولين ، وأن يكون النظام مقبولاً فيما لو وضعت هذه المطالب ونحوها موضع التنفيذ ، وهذا تَوَجُّهٌ ظَلَّ واردًا في خواطر رجال الحركة الوطنية لفتره ليست بالقصيرة ، بل عملوا له طويلا عن طريق الكتابات والنصح ورفع الشكوى ، وإنْ كان هناك اتجاه أكثر راديكالية ينادى بخلع الإمام أو التخلص منه نهائيًا . إنّ الدراسات التى نُشرت فى هذا الصدد إن كانت بعيدة عن الطابع التوفيقى فى التعبير عن مصالح قوى المعارضة المختلفة فيمكن القول بأن هذين التوجهين كانا يعبران معاً عن الواقع وإن سبق أحدهما

الآخر فالاتجاه المعتدل أثبت عدم جدوى أطروحاته ، نظرًا لعدم الاستجابة للإصلاحات ، الأمر الذى عزز موقف الاتجاه المتطرف الذى نادى بضرورة الثورة على النظام .

التجمعات الوطنية :

يستدعى الحديث عن التجمعات الوطنية اليمنية في عهد الإمام يحيى معرفة المراحل التى مرت بها الحركة الوطنية ، ولابد لمن يكتب عن المراحل أو يدرسها من الإحاطة بهذه التجمعات والاطلاع على هويتها وانتمائها وتوجهاتها ، باعتبارها القوة المحركة والفاعلة لتطور الحركة الوطنية ، وقد اخترنا تقديم الحديث عن هذه التجمعات الوطنية محاولين – وما أمكن – الاقتصار على تعريف ما ذُكر عنها ، في محاولة لتوضيح الأمور ، كما استعملنا كلمة « تجمعات » التماسًا لشمول كل الفاعليات والمبادرات الشعبية الوطنية التى ظهرت في البلاد مُعارضة لحكم الإمام ، أو للحكم الإمامى عمومًا ، أو داعية إلى التخلص منه وإسقاطه ، أو لإصلاحه ، لنستخلص منها التنظيمات الوطنية ذات المحتوى الفكرى ، والشكل التنظيمى ، والأهداف الواضحة .

ومن الواضح أن كل الذين تصدوا للدراسة الأوضاع المتصلة بالمعارضة اليمنية وبالثورة وبالعمل الوطنى وقفوا حائرين أمام اضطراب النصوص الوثائقية المرجعية التى يستمد منها المؤرخ مادته الأصلية ، وهى نصوص لا يزال بعضها ينبض بالحياة ، لأن أصحابها مازالوا أحياء .

ولقد تباينت الروايات حول موضوع التنظيمات التى ناهضت حكم الإمام يحيى تباينًا كبيرًا مس وجودها وأسماءها وتواريخ ظهورها وأماكن نشاطها إلى درجة يصعب معها – استنادا إلى هذه الروايات – الخروج بصورة واضحة عنها .

ويشير الدكتور أحمد قائد الصايدى إلى ذلك بقوله :

« ولو أن التباين في الروايات قد اقتصر على الذين تناولوا حركة المعارضة من أبناء جيل ما بعد ١٩٤٨ م لهان الأمر ، إذ يمكن عندها الرجوع – للتثبيت والتدقيق – إلى معاصرى الحركة ، وإلى الشخصيات التى لعبت أدوارًا رئيسية فيها ، ولا تزال على قيد الحياة ، ولكن هؤلاء أنفسهم لم يستطيعوا أن يصلوا إلى رأى موحد ، وأن يخرجوا برواية واحدة أو روايات منسجمة »[1] .

---

(١) الصايدى : حركة المعارضة اليمنية – ص ٦٢ .

وعلى سبيل المثال ، جاء في ندوة مركز الدراسات والبحوث واليمنية التى انعقدت في شهر شباط سنة ١٩٧٩ ، وكان محور النقاش فيها يدور حول حركة ١٩٤٨ ، التى شارك فيها عدد كبير من المساهمين فى هذه الحركة ، جاء في أقوال أولئك الرواد ، وكلها وثائق وشواهد عن التجمعات الأولى للمناضلين ما يلى :

قال الشماحى :

لما جاءت الحرب السعودية اليمنية وظهر خور الإمام ، تساءل الناس عن الأسباب ، فى الوقت الذى كان فيه سيف الإسلام أحمد قد هزم الجيش السعودى .

وانقسم الناس إلى قسمين : طائفة تريد التحرر من الإمامة الزيدية والشافعية ، وطائفة تريد أن تحتفظ بالإمام وتبدل الجهاز بجهاز آخر ، وقد شكلت هيئة النظام برئاسة أحمد المطاع ، وعبد السلام صبره والمحلوى ، والشماحى ، والعزى صالح السنيدار ، وغيرهم .

وقال الربيع :

بدأت الفكرة من أحمد المطاع ، حيث كان ضابطًا في الجيش عام ١٣٥١ هـ ، وكان يتم التجمع في منزل العزى صالح السنيدار ، حيث كانت تُناقش الأوضاع ، ثم توسعت الفكرة حتى انضم إليها الدعيس ، والمحلوى ، ومحمد الأكوع .

وقال المرولى :

توجهنا إلى العراق عام ١٩٣٦ وكان الحوار بين المطاع ومحى الدين العنسى أن يقوم المطاع بجولة في أنحاء اليمن بحجة عمل خريطة ، وفعلا بدأ جولته عام ١٣٣٧ هـ ، ووصل إلى تعز ، واتصل بنادى الإصلاح في الحجرية ، وبذلك تشكل أول خيوط الثورة .

وقال على ناصر العنسى :

أول تجمع لنا كان في القاهرة ، عندما كنا ندرس في الأزهر ، وفي ذلك الوقت لم تكن لدينا فكرة وطنية واضحة .

وقال الحضراني :

الفكرة من أساسها ترجع إلى أواخر العهد العثماني ، وبدأ تنظيمها الشهيد المطاع عام ١٣٥٥ هـ عندما قام بجولته ، وكانت تصل منشورات من مصر ، أعتقد أن النعمان كان يرسلها ، تطالب بإلغاء نظام الرهائن ، وأن تكون الزكاة أمانة .

وقال الفسيل :

ومع أنه لا يمكن فصل تجمعات الأحرار فإن المحلوى – نتيجة لتأثره بالاتحاد التركي – كان أول شخصية يمنية تلاحظ خطورة حُكم الإمامة .

وقد قام بعد الثورة التركية باستقطاب تلاميذ له وربطهم بالتنظيم من عدة جهات ، دون أن يعرفوا ارتباطهم به ، وهم أحمد المطاع ، والعزى صالح السنيدار وغيرهم ، وذلك بعد دخول الإمام يحيى صنعاء ١٣٣٧ هـ – (١٩٠٤ م) وكان الشخص الأكثر اتجاها للتنظيم هو أحمد المطاع ، ثم تشكلت تنظيمات برئاسة النعمان في تعز ، والدعيس في أب .

عبد السلام صبرة :

بدأت التجمعات في عام ١٣٥٠ هـ ، وكان هذا التجمع يشكل نواة التنظيم السياسي عند الإمام يحيى .

محمد السياغي :

بدأت التجمعات الأولى للأحرار قبل الثلاثينيّات ، ولا أستطيع التحديد ، لأننا كنا نتجمع تجمعًا بدائيًّا بدون تحديد فكرة أو هدف ، وإنما توجع وتأفف (١) .

هيئة النضال :

أسس أحمد بن أحمد المطاع العيسى العلوى هيئة النضال سنة ١٣٥٣ هـ (١٩٣٤ – ١٩٣٥ م) على إثر جولة قام بها في مناطق اليمن ، على بغلة قوية فارهة

---

(١) راجع ثورة ١٩٤٨ م : ميلاد ومسيرة ، ص ٣٤١ – ٣٤٤ .

أعطتها الحكومة له »[1] ، بقصد الكشف على المدارس فى اليمن ، فزار حجة ، وزبيد ، وتعز ، والمخا ، والحجرية ، ثم اب ، وذحار ، وغيرها ، وتمكن بشخصيته القوية وحُسن بيانه وأسلوبه الحكيم في التعامل من كسب تقدير كثير من البارزين في الجهاز الحكومى ، والتأثير عليهم ، بدون اطلاعهم على خطته وأهدافه ، وكان من بين هؤلاء على بن عبد الله الوزير ، أمير لواء تعز ، ومحمد بن أحمد باشا عامل تعز آن ذاك وحسين الحلالى عامل الحجرية ، ومجموعة كبيرة من رجالات اليمن .

وقد درس معهم الأوضاع في اليمن ، وما يتهددها في الداخل والخارج ، وتبادل معهم الرأى ، وعاد إلى صنعاء وقد هيأ مجموعة ممن اتصل بهم لقيام كل منهم بما يُسند إليه من عمل ، وكانت صلاته فيما بعد قوية بالقاضى عبد الرحمٰن بن يحيى الإيريانى ، وفي العام التالى أسرع بتشكيل المركز الرئيسى لهيئة النضال في صنعاء ، ومن أعضائها عبد السلام صبرة ، ومحمد المحلوى ومجموعة من رجالات اليمن ، وبعد عدة اجتماعات وضعت الحركة مخططاً واسعًا ومرحليًّا ، من أهم معالمه :

١ – اختيار صنعاء مركزًا رئيسيًّا للهيئة .

٢ – إقامة فروع لها في أنحاء اليمن يديرها من يعتمد عليهم من الأنصار .

٣ – تفويض رؤساء الفروع وأعضائها الاتصال بأرباب المال ، من أمراء وتجار ، للاستفادة من ثرواتهم في الإصلاح ، بدون الكشف عن حقيقة الهيئة .

٤ – تكوين مالية للهيئة تودع عند الخادم غالب والعزى صالح السنيدار .

٥ – محاولة تسرب أعضاء المنظمة إلى جهاز الحكم وإلى قمته إنْ أمكن ، لضربه من داخله ، وإثارة بعض عناصره على البعض الآخر ، وكشف الأسرار ، وَدَرْء الأخطار عن المنظمة ، وتنفيذ ما يمكن من القرارات .

٦ – إحباط مخطط الاتجاه المعاكس الداعى إلى إصلاح الجهاز الحاكم ضمن إطار الدعوة الزيدية والإمامة الذى أبدى الإمام تجاوبه معه .

٧ – الاتصال بالصحافة الخارجية والشخصيات العربية لنقد سياسة الإمام والأوضاع فى اليمن .

---

(١) عبد الله الشماحى : نشوء وتطور حركة المعارضة ، ص ٢٥ .

٨ - توعية القبائل ، خاصة فى الشمال .

هذه أهم النقاط التى اتخذتها هيئة النضال ، وهى تكشف جانبًا من التوجه العام لهذا التنظيم الوطنى ، وأبرز ما يُستفاد منه التعرف على الخط الرئيسى للتوجه المناقض لدعوة الإصلاح الإمامى القائم والتخلص منه ، وإنْ لم يفصح بعد هذا التوجه عن الوضع البديل .

وظلت هيئة النضال المنظمة الوحيدة للمقاومة من عام ١٣٥٤ وحتى عام ١٣٦٣ (١) .

الأحرار اليمنيون فى عدن :

ساد عدن عدم رضا عندما كشفت عنه وعن أسبابه رسالة حاكم عدن السرية المؤرخة فى ٢٦ مايو عام ١٩٣٧ إلى « المستر أوره سبى جور » حيث ورد بالفقرة الثانية منها :

« أن الوضع المتردى فى اليمن يعود إلى ثلاثة عوامل رئيسية هى :

أولًا : القلق والشك حول ولاية عهد الإمام .

ثانيًا : عدم رضا السكان الشوافع في تهامة عن حكم الزيديين لهم .

ثالثًا : الاعتقاد السائد بأن إيطاليا تنشط فى المياه العكرة ، وبأنها تعتزم التدخل حالما تتاح لها فرصة مناسبة .

أما الفقرة الثالثة من تلك الرسالة فهى تشير بوضوح أكثر إلى مشكلة الوراثة كسبب لعدم الرضا العام قائلة : « فإن الإمام الطاعن فى السن كان يرغب منذ أمد بعيد فى أن يخلفه على العرش ابنه الأكبر سيف الإسلام أحمد ، وعمل منذ عدة سنوات على انتخابه لولاية العهد .

إن الضعف فى هذا الإجراء يكمن فى إمكانية زعزعة هذا الانتخاب ، لكون

---

(١) عبد الله الشماحى : نشوء وتطور حركة المعارضة - ثورة ١٩٤٨ ، إعداد مركز الدراسات والبحوث اليمن ص ٣٥ .

المذكور شخصية غير محبوبة ، وإنسانًا فظًّا وقاسيًا ومحبًّا للأذى ، وحتى زمن قريب كان ينتظر أن يكون سيف الإسلام أحمد وارثًا للعرش بعد وفاة الإمام الحالى ، وأن يؤجل القائمون على أمر المنافسة على العرش نشاطهم ضده إلى حين ظهور آثار حكمه القمعى ، بحيثُ تُتاح لهم الفرصة للقيام بما عزموا عليه ، وقد ساد مؤخرًا الاعتقاد بأنه تحت تأثير المؤامرات الإيطالية ، فإن الأزمة ستتصاعد حتى قبل وفاة الإمام يحيى . وفى الفقرة الرابعة من تلك الرسالة السريه يعرض حاكم عدن إلى من أسماهم فى الفقرة الثانية « بالقائمين على أمر المنافسة على العرش » فيقول :

« وربما انقسم المطالبون المتنافسون على العرش إلى قسمين .. ففى المقام الأول هناك إخوة سيف الإسلام أحمد – للإمام يحيى أحد عشر ولدًا على قيد الحياة – ومن بينهم الأكثر تساهلاً « الحسين » وأخوه المحب للمتعة « على » وللاثنين رصيد الاستعداد لقبول الحماية الأجنبية إذا خدمت أهدافه ومآربه ... » .

وفى الفقرة الثامنة من تلك الرسالة نرى حاكم عدن يرقب الأمور بعين مصالح بريطانيا الخاصة فى اليمن ، بدون أن يدخل فى اعتباره أو يهتم أدنى اهتمام بحركة الأحرار المطالبة بالحريات والإصلاحات فى اليمن .. تقول تلك الفقرة من رسالته السرية :

« ومن الصعب الآن التنبؤ بما يسفر عنه الوضع الراهن فى اليمن وقد أصبح متوقعًا الآن وفاة الإمام يحيى ، ولكن على الرغم من إصابة كليته إصابة خطيرة ، فإنه لا يزال رجلا قويًّا مع كبر سنه ، وقد يعيش لعدة سنوات أخرى قادمة . ولقد حافظ الإمام على معاهدة صنعاء بكل أمانة ، وطالما بقى حاكمًا لليمن ، فإن الحكومة اليمنية ستحافظ على علاقاتها الودية الرسمية مع بريطانيا العظمى . ويحتمل أن ينجح سيف الإسلام أحمد فى توطيد مكانته كإمام لليمن فى المستقبل ، فهو رجل عسكرى ، ويشارك والده الرأى فى إبعاد النفوذ الأجنبى ، ثم إنه رجل قوى الشكيمة ، ولهذا فإنه من غير المحتمل أن يصبح لعبة أو أداة بأيدى الإيطاليين ، وفى رأيى أن نجاح منافسيه أمر مشكوك فيه ، إلا إذا حصلوا على مساعدة خارجية ، وخاصة فى اليمن » (1) .

---

(١) رساله من حاكم عدن (ب رايلى) إلى (المستر أورمسبى غور رقم ٣٧ مؤرخة فى ٢٦ مايو ١٩٣٧ .

Fo 406/75 (E 3326/982/91)

إن الكثير مما جاء فى تلك الرسالة صحيح ويدل على يقظة حاكم عدن فى متابعة أحوال اليمن لرعاية مصالح بريطانيا العظمى .

وتهيأت عدن كأرض خصبة للمعارضين ، إذ وصلت المجموعه الأولى من عناصر المعارضة بقيادة المطيع دماج إلى عدن فى مايو عام ١٩٤٤ م – ١٣٦٣ هـ ، وفى يونيو وصل أحمد محمد نعمان ، ومحمد الزبيدى ، وبعدهما مباشرة ظهر فى عدن الشامى ، والشيخ أحمد أبوراس ، والشاعر زيد الموشكى ، وغيرهم ، وشرعوا فى إعداد الخطة السياسية لحركة المعارضة خارج حدود الوطن .

ومنذ أسس هؤلاء الوطنيون تنظيمهم أطلقوا عليه اسم « الأحرار اليمنيون » فى نهاية عام ١٩٤٤ .

ويُعد المطيع دماج أول من وَجَّه نقدًا علنيًا إلى طريقة الإمام يحيى فى الحكم ، أما أحمد محمد نعمان فكان قد سافر إلى القاهرة عام ١٩٣٧ ، والتحق بالأزهر ، واكتسب فى فترة دراسته بتلك الجامعة الإسلامية أفكاره التمردية الثورية ، ولما عاد إلى اليمن عام ١٩٤١ صار معلمًا فى تعز للأمير محمد البدر ، نجل الأمير أحمد ابن الإمام يحيى ، وهو الذى كان أبوه يرشحه فى كل مناسبة لولاية العهد ... غير أن الإمام لم يسترح إلى أفكار أحمد نعمان التقدمية ، فآثر الأمير السلامة وغادر اليمن عام ١٩٤٤ ، أما عبد الرحمٰن الإيريانى فقد كان قاضيًا ، ولكن أفكاره الحرة والتقدمية لم تعجب الإمام يحيى ، ولما خشى أن ينتهى له الأمر إلى السجن فضل هو الآخر مغادرة اليمن كان غادرها قبله أحمد محمد نعمان .

وكان محمد محمود الزبيرى كزميله الإيريانى من قضاة اليمن ، ولما وقع بينه وبين الأمير أحمد ابن الإمام خلاف فى الرأى وخشى مغبته ، رأى أن ينجو بنفسه ويسافر إلى عدن ... وفى عدن اجتمع الثلاثة ، ولحق بهم آخرون كالشامى ، والمشكى ، والوقس ، وهب الشباب العدنى واليمنى للأخذ بيدهم ومناصرتهم ، ورحب بهم الأدباء ، وكرمتهم الجمعيات اليمانية والنوادى العربية ... ولم يلبثوا أن وجدوا فى جريدة عدنية تسمى « فتاة الجزيرة » مجالاً لهم للفت الأنظار إلى الأوضاع فى اليمن ... وبرغم أنهم لم يجدوا من السلطات البريطانية أى تشجيع على الاستمرار فى الإشارة إلى أحوال اليمن وضرورة إجراء إصلاحات جذرية فى أمور كثيرة ، فقد فتحت لهم « فتاة الجزيرة » صفحاتها لكشف مدى الظلم الصارخ والأحكام الجائرة ، والجهل والفساد فى اليمن [1] .

---

(١) إدجار أوبلانس : الحرب فى اليمن ، ص ٧١ .

وبدأت سلسلة المقالات التى أقلقت الإمام يحيى أشد القلق ، وكان مطيع دماج المقيم فى عدن – كما أشرنا سلفًا – هو أول من وجه نقدًا عَلَنِيًّا إلى طريقة الإمام يحيى فى الحكم ، ففى المقال الذى نشره بعنوان « آمال الإصلاح فى اليمن » قال :

« لست كاتبًا قديرًا فأكتب على أسلوب القادرين من الكُتّاب فى الصحف ، ولكننى رجل أُعبر عما فى ضميرى بالصراحة الخالية عن التنميق والمداهنة ، ولست من ذوى الأدب الراق ، لأنه مفقود فى وطننا ، فلو سألت عن الأدب أبناء الشعب اليمنى أجابك لفيف منهم : إنه الخضوع والطاعة العمياء لأهل السلطة والنسب الشريف ، كما أن السياسة عندهم هى التصنع والتملق وإظهار الجمود والغباوة والبَلادة . فالمُتصف بهذه الخلال هو السياسى الأمين ، فأنت الآن لو وصلت إلى اليمن لهرب أبناؤه خجلا من أن يروك فتقف على حالهم ، ومن جهة أخرى ماعليه المدارس والبلاد من التأخر المفجع ، فهذه مدارس تعز الآن خالية عن تعليم كل علم نافع ، فلا يُدَرَّسُ فيها غير حفظ القرآن فقط . ولا تجد من لا يعرف (من) القرآن إلا نصف جزء ، ولَوَجَدْت أُمَّةً من الناس يُساقون مُسَخَّرِين فى الأعمال الخاصة بالحكومة فلا تفكير ، ولا نظرة ، ولا اهتمام إلا بسلب الأهالى أموالهم باسم الواجبات ، ولوجدت أموالاً مسلوبة ، وسجونًا ملآنه وأناسًا مشردين »[1] .

ومن الواضح أن هذا النقد المُوَجَّه إلى الإمام وحكومته لم يكن نقدًا علميًّا سياسيًّا بالمفهوم العلمى للنقد السياسى ، بل هو أشبه بزفرات غير مرتبة مَسَّتْ ألوانًا من الحياة تحت حكم الإمام .. ومع هذا فقد تبلورت مطالب المعارضة التى تمركزت فى عدن ، وشرعت فى تنظيم عملها ودراسة أسلوب نقدها لحكومة الإمام بدون أن تمس الإمام نفسه شخصيًّا .

ولم يقف دعاة الحكومة الإمامية ساكتين أمام المقالات النقدية التى كانت تنشرها « فتاة الجزيرة » . فانبروا للدفاع عنها فى مقالات نُشرت فى نفس الجريدة ... فكتب من يدعى « عبد ربه » بعنوان « تعز اليوم غير تعز الأمس » ، مؤكدًا أن ولىّ العهد « أحمد » قد استطاع – على حد قوله – بسلامة فطرته « أن ينظم قوانين مدنية شعبية

---

(١) سلطان بن ناجى : فتاة الجزيرة ، ص ٨ – منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية التى تصدر عن جامعة الكويت .

على أحسن أسلوب وأحدث طراز ، كفلت الحقوق وأراحت الناس ، وخففت عن الغوغاء ... وفى مقال آخر كتب نفس الكاتب :

« إن إدارة القضاء فى تعز قد حازت القدح الأعلى ، فولى العهد يعدُّ العُدّة بعد والده فى إحاطته بالتشريع الإسلامى ، فتراه يستعرض ما دق وجل من الأحكام بنفسه » .

وفى مقال آخر رد على دعاوى المعارضين بفساد التعليم فى اليمن فقال :

« كما يجب الملاحظة الدقيقة والعناية الكاملة بأن يكون الطلاب بعيدين عن النظر فى كتب الملحدين والزنادقة المبشرين ، ويحذرون – ويراقبون فى مجالهم – عن مطالعات الروايات المُفسدة للأخلاق ، والصحف المستهجنة » [1] . وانضم كثيرون إلى جماعة أنصار الإمام وحكومته ، ولم تخرج ردودهم على دعاوى المعارضين عن شقشقات كلامية ، وتوجيه اتهامات شخصية ، ودفاع عن الحكومة الإمامية بدون دليل ملموس عملى ... من ذلك ما كتبه من أسْمَى نفسه « عبد الله بن الرحمٰن اليمانى » ونشر فى نفس الجريدة :

« نقول لدماج : إن العمى الذى رَمَى به الأمة ليس بموجود إلا في قلبه فقط ، ففى عاصمة البلاد صنعاء ، وفى حوت ، وفى صعدة ، وفى ذمار ، وفى زبيد ، وفى بيت الفقيه ، مدارس عاليات ، وقَلَّ أنْ تظفر بقرية لا يعلم فيها التعليم الابتدائى ... وإنى لأعرف مراد دماج ومَنْ على شاكِلته ، إنه يريد العلم الغربى ، فمن معانيه الحرية ، ومن معانى الحرية تبرج النساء واختلاط الجنسين ، ودراسة عملية بين أحضان الفتيات ، وتحت أقدام الحِسان » [2] .

ومن الواضح أن تلك المقالات التى تصَدّى بها للمعارضة ، مؤيدو الحركة الإمامية ، وبعض مقالات المعارضين ، قد خرجت عن نطاق الجدل السياسى النافع إلى السباب والتجريح ، حتى لقد علق محرر الجريدة ، في العدد الصادر في ٦ أغسطس سنة ١٩٤٤ على هذا اللون من الجدل العقيم بقوله : « نرجو من أصدقائنا اليمانيين أن يتجنبوا السباب في الكتابة » .

---

(١) سلطان بن ناجى المرجع السابق ص ٩ .

(٢) سلطان بن ناجى (المرجع السابق) ص ١٠ .

وتابعت المعارضة نقدها لحكومة الإمام بحدة أكثر ... بل وجهت - ربما لأول مرة - هجومًا مباشرًا لنظام الحكم الإمامى :

« حل الدمار والفناء بأوروبا من جراء هذه الحرب الطاحنة (الحرب العالمية الثانية) ... أما اليمن فقد حل بها الفناء والخراب والشتات ، وضربت على أهلها العزلة والمسكنة ، لا عن ويلات الحرب ... بل من ويلات وغرور مَنْ على البلاد »[1] .

وكانت تلك - كما قلنا - أول مرة تتكلم المعارضة فيها بصراحة عن فساد حكم الإمام ، وهى التى تحاشت أن تمس الإمامة من قبل بنقد مباشر صريح ... وتوالى نشر أمثال هذا الهجوم .. ومن عجب أن يتوقف أنصار الحكومة عن الرد على انتقادات المعارضة .. ولم تعد جريدة « فتاة الجزيرة » تتلقى مقالات لأنصار الحكم الإمامى ... بل على العكس ، توالت المقالات الانتقادية المعارضة للحكم الإمامى تُلقى أضواءً كاشفه على ألوان الحياة التعسة في اليمن ، وفساد الإدارة ، وسوء حالة التعليم ، وعدم الاهتمام بالجيش اليمنى ... فكتب من يدعى « فتى الفليحى » مقالا بعنوان « هل في اليمن مدارس حديثة للتعليم ؟ »[2] . أكد فيه أن « التعليم الصحيح مفقود في اليمن ، والمدارس الموجودة ضئيلة ، وأن ما يُسمى « بوزارة المعارف » تحت سيف الإسلام عبد الله ، وزارة صورية ، وأن الشبان اليمانيين العائدين من العراق شردتهم السلطة الحاكمة كل ممزق ، مما اضطر بعضهم إلى أن يغادروا اليمن إلى مصر ، كالأستاذ أحمد حورش ، والأستاذ محيى الدين العنسى » .

وتكلم بتفصيل أكثر عن حالة المدارس في صنعاء وقال : إنها لا تعدو أن تكون أربع مدارس ، يقول جلالة الإمام إنه ينفق عليها من جيبه الخاص ... والدروس المقررة بها عقيمة ، وأهم ما يدرس فيها هو القرآن الكريم ، والخط العربى ... وذكر ما حدث للمدرسة الثانوية ، فبعد أن كانت أحوالها تسير في الطريق التربوى المأمول تحت إدارة ، أحمد الحورش الذى عدل مناهجها لتساير المناهج الحديثة ، ودبر الخطة مع زملائه المدرسين لتكون الدراسة حسب الأصول الحديثة ، مع بث الروح القومية في التلاميذ ، وتحبيبهم في الثقافة والعلم والمطالعة ، بعد هذا كله شعرت وزارة المعارف بالقلق ،

---

(١) سلطان بن ناجى (المرجع السابق) ص ١١ .

(٢) سلطان بن ناجى (المرجع السابق) ص ١١ .

وشددت الرقابة على المدرسة وما يُلقى بها عن دروس ، ومنعت المحاضرات ، وأغلقت غرف المطالعة ... » وانتهى الأمر بالمدرسة إلى أن غدت كُتّابًا صغيرًا ولم يبق لها إلا اسمها » (١) .

وامتدت أقلام النقد الشديدة إلى حالة الجيش ، فكتب عقيل بن عثمان مُقارِنًا حالة لواء تعز أيام الاحتلال العثمانى وأيام الحكم المتوكلى ، ليثبت بالأرقام أن الحالة أصبحت أسوأ بكثير تحت حكم الإمام .

وفي آخر ذلك العام تغيَّر أسلوب المعارضة تغيُّرًا له مدلوله السياسى الكبير ، وهو أسلوب مخاطبة الإمام يحيى نفسه عن طريق المذكرات ، وقد نشرت جريدة « فتاة الجزيرة » في أول بادرة من هذه المبادرات السياسية ما يشير إلى أن أعضاء حزب الأحرار اليمنى قدموا مذكرة لجلالة الإمام يحيى تشتمل على مطالب مختلفة غايتها إصلاح اليمن ... وذكرت أن الإمام أجاب بأنه يستحسن كلّ ماعرضوه عليه ، وقال إنه لن يخالف شريعة الله سبحانه وتعالى ، ووعد بما يأتى :

١ – توسيع نطاق التعليم .

٢ – منح الأهالى حرية القول .

٣ – السماح للأهالى بعقد الاجتماعات .

ولم يكن هناك أى دليل عملى على أن الإمام وعد بشيء كهذا ، أو أصدر بشأنه قرارات عملية . ولا يدرى أحد إنْ ما نشرته الجريدة عن تلك الوعود مجرد تصريحات صدرت عن بعض أنصار الحكومة الإمامية أم أنها كانت من بين الوعود الكثيرة التى بذلها الأمير أحمد بن الإمام ، وهو المرشح لولاية العهد ، والذى ستدور حول أحقيته في تلك الولاية أخطر ألوان الصراعات في اليمن ، سَيُودِى في النهاية بحياة الإمام يحيى نفسه .

كان عام ١٩٤٥ م ، عاد جمود بالنسبة لنشاط المعارضين بسبب ما حل بحركة الأحرار من انشقاق ، وكان من الواضح أن حكومة عدن ليست راضية عن حركة المعارضة ، واشترطت لإقامتهم في عدن ألّا يشتغلوا بالسياسة ، مع اعتبارهم لاجئين

---

(١) سلطان بن ناجى : المرجع السابق ، ص ١٢ .

سياسيين . « ويقول رئيس تحرير جريدة الفتاة » : « ... نادانى صاحب السعادة ، حاكم عدن وسألنى إنْ كنت أضمن المهاجرين ، فضمنتُ استقامتهم وحالتهم المالية » (١) .

ويثور هنا السؤال عن مدى علاقة بريطانيا – عن طريق حاكم عدن – بالحركة الوطنية اليمنية المتزايدة النشاط ، وليس بين يدينا ما يشير إلى هذه العلاقة بوضوح بالنفى أو بالإيجاب ، سواء ماجاء على لسان بعض هؤلاء الوطنيين ، في الندوة التى عُقدت في الفترة الواقعة ما بين ١٨ و ١٩٧٩/٢/٢٥ ، بمناسبة الذكرى الواحدة والثلاثين لقيام حركة ١٩٤٨ (٥) .

فقد ذكر على ناصر العنسى أن هذه الإشاعة غير صحيحة مطلقًا ، وحتى لو فرضنا أن أحد الأحرار قام بالاتصال بوالى عدن ، فهذا لا يعنى صدق هذا الإشاعة ، لأنه كان لاجئًا سياسيًّا في عدن ، وكان يمارس نشاطه فيها ، وليس هناك ما يمنعه من الاتصال به بحكم طبيعة نشاطه (٢) .

وذكر أحمد العرونى :

« أعتقد أن الذين يروجون هذا الكلام هم أقلية ... وأنا أعتقد أنه لو كان للإنجليز ضلع في ثورة ١٩٤٨ لما وقفوا يتفرجون عليها وهى تُوأَدُ في مهدها » (٣) .

وذكر أحمد جابر عفيف في نفس الندوة المشار إليها من قبل :

« إن اليمن كانت في عهد الإمام شبه مستعمرة للإنجليز من الناحية الاقتصادية ، حيث أن كل شيء يصل إلى الشمال كان من عدن ، وكان الإنجليز هم [المستفادين] من الحكم الإمامى فى اليمن بالدرجة الأولى ، فلا يعقل أن يضحُّوا بذلك على حساب مصالح مجهولة » (٤) .

---

(١) سلطان ناجى ، المرجع السابق ، ص ١٧ .

(٥) شارك في هذه الندوة مجموعة من المثقفين ومِنْ معايشى الحركة وبعض رجالاتها .

(٢) ثورة ١٩٤٨ : الميلاد والمسيرة والمؤثرات إعداد مركز الدراسات والبحوث ، اليمن ص ٤٣ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٤٣١ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٤٣١ .

إنشاء جريدة أسبوعية يُطلق عليها « صوت اليمن » ، مهمتها التعبير عن أغراض الجمعية [١] وقد وضع سيف الإسلام إبراهيم – الذى هرب إلى عدن عام ١٩٤٦ – على رأس الجمعية بعد أن لُقب بسيف الحق ، ومن المحزن أن يقع الشقاق داخل حزب الأحرار عصب الجمعية وأساسها ، بسبب التبرعات التى أمد الجمعية بها عدد كبير من اليمانيين واليمانيات ، وبلغ قدرها حوالى ثلاثة آلاف روبية ، وطالب بعض الأعضاء بأن يكون لهم نصيب من هذا المال ، ووقع الخلاف ، مما أدى إلى عودة بعض أعضاء الجمعية إلى تعز ، حيث استُقبل هؤلاء المنشقون عن « الأحرار » بترحيب شديد من ولى العهد ، الذى منحهم على الفور الوظائف والمرتبات الشهرية .

ومما لا ريب فيه أن أنصار الإمام لعبوا دورًا بالغ الأثر في إحداث هذا الانشقاق فى الحزب ... سواء بالإساءة إلى سمعة البعض ورميهم بالإلحاد والكفر ، أو بالتسلل إلى جلسات الحزب ، حتى السرية منها .

وبرغم هذا التفكك والتفسخ فى الحزب الوليد « الأحرار » الذى أضعفته الأغراض الشخصية من ناحية ، وشائعات جواسيس الإمام ، وتوجس حكومة عدن من نشاطه المناوىء للإمامة من ناحية أخرى ، فإن الحزب أخطأ حين أساء توقيت إصدار برنامجه ... فقد كان صدور ذلك البرنامج ضربة شديدة وجهت إلى نشاطه الذى ارتابت فيه حكومة عدن من البداية ، فشددت الخناق على رجال الحزب ، وهددت بإغلاق صحيفة « فتاة الجزيرة » ومطبعتها بسبب نشرها لهذا البرنامج [٢] . وعلى إثر تسليم الإمام يحيى مطالب الحزب ، أبرق إلى أحمد نعمان والزبيرى يدعوهما إلى زيارة صنعاء ، وهو الأمر الذى لم يكونا على استعداد لتلبيته خوفاً مما قد ينتظرهما فى صنعاء من عقاب ، أقله السجن .

وبعد أن تدارس أعضاء الحزب الأمر مدارسات طويلة قرروا إرسال مذكرة مفصلة إلى الإمام تشرح فيه الجمعية اليمنية الكبرى – التى تأسست – آمالها فى الإصلاح المنشود فى اليمن ، مطالبين بحكم ديمقراطى ونظام ضرائبى غير جائر ، وإدارة مستنيرة ،

---

(١) ثورة ١٩٤٨ : إعداد مركز الدراسات والبحوث ، اليمن ص ٥٤٣ .

(٢) سلطان ناجى : دور جريدة فتاة الجزيرة فى إحداث عام ١٩٤٨ ، منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية التى تصدر عن جامعة الكويت ص ١٩ .

ومنددين باحتكار أولاد الإمام الحكم فى الألوية والوزارات ، ومزاولتهم التجارة فيما يشبه الاحتكار ...

ولم يكن لهذه المذكرة أى صدى ، وأهملها الإمام إهمالاً تامًا ، ولا ريب أن جواسيسه قد نقلوا إليه تردّى حال الحزب ، وتخبط القائمين عليه ، وفشلهم حتى فى استعداء حاكم عدن على الإمام ، بعد أن اختلفوا حول الرأى القائل بطلب أسلحة من المعتمد البريطانى لمحمية عدن للهجوم على المنطقة الجنوبية من اليمن وسلخها عن الحكومة الإمامية .. وهو أمر يعزز اعتقادنا بعدم وجود علاقة مشبوهة بين أحرار اليمن وحاكم عدن . وكان لسوء حالة الحزب المالية وانقطاع موارده وتقاعس المتبرعين والمتبرعات عن إمداده بما كان فى حاجة إليه من مال ، سواء لإعاشة أعضائه أو للنفقات الضرورية التى يتطلبها أى عمل سياسى ، كان لسوء هذه الحالة المالية أثره الحاسم فى تفسخ الحزب ، ووقوع الفرقة الشديدة بين زملاء الأمس ، واشتدت الأزمة المالية ببعضهم إلى حد قبول العمل فى التدريس بمرتبات بالغة الضآلة .. واضطر البعض الآخر إلى نفض أيديهم من الحركة الوطنية والعودة إلى اليمن .

ولكن الحركة انتعشت من جديد مع بداية عام ١٩٤٦ ، وصارت الجمعية اليمنية الكبرى – بعد أن احتلت مكان حزب الأحرار – هى المعبرة عن آمال الشعب اليمنى ، ومما لاشك فيه أنه كان للسلطات البريطانية فى عدن يدٌ فى ذلك البعث ، ويبدو أن أعضاء الحزب ، استمعوا إلى نصيحة سرية من المعتمد البريطانى بتحويل حزب الأحرار إلى جمعية ، يمارس أعضاؤها نشاطهم السياسى من خلالها ضد الإمامة ، باعتبار أن أمثال هذه الجمعيات – وليست الأحزاب السياسية – هى القنوات المسموح لها بممارسة النشاط السياسى فى المحمية .

وتأسست لممارسة هذا النشاط صحيفة خاصة بالجمعية حملت اسم « صوت اليمن » لصاحبها القاضى محمد محمود الزبيرى ، واشترك فى تحريرها أحمد محمد نعمان ، وشرعت الصحيفة الجديدة مع صحيفة فتاة الجزيرة فى نشر المقالات الشديدة النقد لحكومة الإمام ، مما دفع أنصار الإمام – وعلى وجه الخصوص ابنه سيف الإسلام عبد الله ، وولى العهد الأمير أحمد – إلى التصدى لهذه المقالات ، محاولين التقليل من شأن حركة الأحرار ومطالبها ... ومما تجدر الإشارة إليه أن تلك المطالب وبنودًا أخرى كثيرة متباينة ، لم يُحسن القائمون كتابتها وتبويبها وتصنيفها تحت أبواب محددة

واضحة على أنه كيفما كان سوء عرض هذه البنود فإنها عبرت عن رغبة الجمعية اليمنية اليمنية فى إجراء إصلاحات جذرية فى نظام الحكم الإمامى ، مما يتيح للشعب اليمنى أن يحكم نفسه حسب نظم الحكم فى البلاد المتقدمة سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا ، حتى يخرج اليمن من الحالة الاجتماعية المتردية تحت حكم الإمام يحيى .

ويتبين من تحليل الوثائق المتوفرة المجسدة لمطالب الأحرار اليمنيين أنهم استمروا فى الاعتقاد بصلاحية النظام الملكى كشكل أكثر ملاءمة للحكم ، وأرجعوا ماتعانيه البلاد من تخلف وعزلة وفقر إلى طبيعة الحكم الاستبدادى لسلالة بيت حميد الدين الملكية ، وبخاصة الإمام يحيى ، الذى خرج نهجه السياسى الداخلى – من وجهة نظرهم – عن أصول قواعد الشريعه الإسلامية .

واعتقد هؤلاء الأحرار اليمنيون بإمكانية حل كل التناقضات فى اليمن عن طريق الإصلاحات ، فدافعوا عن وجهة نظرهم فى سلطة قوية للإمام ، محصورة إلى حد ما – بمجلس دستورى – هو مجلس الشورى الذى يمكن أن يضم رجال الدين ، ومشايخ القبائل ، وممثلى الأسر الكبيرة .

وهكذا لم يرتفع هؤلاء الأحرار « كما يقول المحللون » إلى مستوى فهم الأسباب الحقيقية للتناقضات الاجتماعية ، فانحصروا في نطاق المطالب السنوية التى أعلنوها بدقة متناهية ، مثل ضرورة النضال ضد الرشوة ، ومراعاة الشرعية عند تحصيل الضرائب ، وإنهاء التفرقة بالنسبة للشافعيين ، وإلغاء نظام الالتزام الذى يعود إلى القرون الوسطى ، والكامن في أساس نظام الوصايا في اليمن المتوكلية ، كما طالب الأحرار اليمنيون بتحسين أوضاع الجيش اليمنى ، وإلغاء احتكار كبار التجار الذى كان الإمام يحيى يؤيده بحكم قربهم من أسرة حميد الدين ، والحد من القيود والاستبداد الداخلى ، وإعداد ميزانية للدولة (١) .

وكان مطلب « قيام مجلس استشارى » وحكومة من الشعب وإقصاء أفراد الأسرة عن المناصب الحكومية من أهم المطالب والأهداف التى أعلنوها ، وتضمن هذا كله « الميثاق الوطنى المقدس » الذى نشرته قيادة الجمعية اليمنية الكبرى عام ١٩٤٨ م ،

---

(١) أوليغ جيرا ، سيمون شيوسون : الثورة اليمنية : قضايا وآراء ص ٦٢ .

بعد أن تم اندماجُ أهم قوتين معارضتين ، هما الأحرار اليمنيون ، وآل الوزير عام ١٩٤٦ م (١) .

ويبدو من خلال تتبع الأحداث أن التعاون لم يكن تامًّا بين الجهات المختلفة المعارضة ، ففى الفترة التى ظهر فيها التجمع الوطنى كانت هناك مجموعة أخرى تحاول تنظيم نفسها ، وقُدِّرَ لها أن تحرز نجاحًا أكبر .

جمعية الإصلاح :

هى تنظيم وطنى « سرى » ظهر في آب ، قام به القاضى محمد بن على بن حسين الأكوع الذى ترأس هذه الجمعية ، وكان من أعضائها القاضى عبد الرحمٰن الإيريانى ، والقاضى عبد الكريم بن أحمد العنس ، وعبد الرحمٰن بن محمد بسلامة ، وحمد أحمد صبرة ، والشيخ حسين الدعيسى ، وغيرهم .

وضعت « جمعية الإصلاح » نظامًا لها وأرسلته « على شكل مسودة » إلى القاضى محمود الزبيرى في عدن ، فقام بالتعليق عليه وتوسيعه وسماه « برنامج الإصلاح » ، ثم طبعه وأرسل منه نسخًا إلى القاضى محمد الأكوع رئيس الجمعية .

لم تخرج أهداف هذه الجمعية عن الأفق العام للحركة الوطنية في غالبية تنظيماتها ، إذ كان أعضاؤها يرون أن السبيل لخلاص اليمن من مشاكلها يكمن في إزالة حكم الإمام يحيى وأبنائه ، وقد ركزت الجمعية حملتها ضد سيف الإسلام الحسن حاكم لواء اب ، ونددت بأعماله ، مما دعا الإمام يحيى إلى استدعائه إلى صنعاء وتجميده ، ووصفه بالموج والبلاهة (٢) .

هكذا اتسم نشاط الحركة الوطنية اليمنية في عهد الإمام يحيى بالمراهقة السياسية ، وهى سمة مشتركة في سائر الحركات المعاصرة لها في العالم العربى . ومن أهم مظاهر

---

(١) لى دوجلاس – الإعلان الكاذب عن وفاة الإمام يحيى ، من وثائق مركز الدراسات والبحوث اليمنى ، ص ٢٥٢ .

(٢) ثورة ١٩٤٨ م الميلاد والمسيرة : مركز الدراسات والبحوث اليمنية ص ٣٦ – ٣٧ .

هذه المراهقة افتقارها إلى الوحدة الوطنية وتشرذمها إلى تيارات يتسم بعضها بالاعتدال والآخر بالتطرف ، ناهيك عمّا شجر بينها من خلاف وشقاق جعل الإمامة قادرة على اختراق أطرافها التنظيمية .

ولعل من أهم أسباب فشلها محاصرتها في الداخل بحكم الإمامة المتسلط ، وعجزها عن إذكاء الوعي السياسي بين جماهير تفشت بينها الأمية ، والولاء القبلي ، والصراع المذهبي ، ناهيك عن محاصرتها من الخارج بقوى أجنبية استعمارية ، عولت على دعم نفوذها في المنطقة على حساب الإمامة ، دون أن يُتاح للحركة الوطنية تطوير نضالها السياسي .

* * *

خاتمة :

اتسم حكم الإمام يحيى بن محمد حميد الدين لليمن الذى دام أكثر من أربعة وأربعين عامًا بالجمود ، نتيجة لسياسة الإفقار والتجويع ، والعزلة التى فرضها الإمام على البلاد .

وعلى الرغم من أن ذلك يكفى دافعًا قويًا للثورة وإنبات بذور المعارضة ، فإن العامل الدينى المتمثل في التزام عامة الشعب اليمنى بفروض الطاعة والولاء تمسكاً بمبدأ إطاعة أولى الأمر ، وما مرت به البلاد من حروب مع العثمانيين ، والأمير على بن محمد الإدريسى أمير عسير تارة أخرى ، والاعتقاد بأن الفترة من ١٩٣٥ م وما بعدها سيتم فيها التغيير وإجراء الإصلاحات ، كل ذلك أدى إلى تأخر ظهور أصوات المعارضة حتى منتصف العقد الثالث من القرن العشرين ، عندما ضاقت الصدور بما اتبعه الإمام من احتفاظه بمجموعات من أبناء القبائل في مقره كرهائن لضمان ولاء ذويهم ، وانتشار التجسس والاستخبارات ، وتغيير نظام الحكم في اليمن من الإمامة إلى النظام الملكى ، وتعيين ابنه أحمد وليًا للعهد ، واستيلاء الإنجليز على محمية الضالع ، وأخيرًا هزيمته في الحرب السعودية اليمنية ، وتوقيع معاهدة الطائف التى تنازل بموجبها عن منطقتى عسير ونجران اليمنيتين – كل هذه العوامل ساعدت على تزايد النقمة الشعبية على حكم الإمام ، وبدأت المعارضه الوطنية في صورة معارضه قبلية مهدت لظهور المعارضة كحركة منظمة وشبه مترابطة سَعَتْ إلى كونها حركةَ وطنية تسعى إلى تحقيق مصلحة وطنيةُ عليا وتُمثل ضمير الأمة ، ساعد على ذلك اعتماد المعارضة على الشعور الدينى وربطه بالناحية الوطنية ، وسارت المعارضة نحو عدة مسارات :

أولاً : اتجاه نحو حياة متطورة متحررة من قيود الزيدية والحكم المطلق ، على أن يكون ذلك في إطار الروح الإسلامية الصحيحة .

ثانيًا : المطالبة بإصلاح يرتبط بإحياء الدعوة الزيدية وإمامتها ، وكثرة التجمعات الوطنية ، فكانت هيئة النضال ، والأحرار اليمنيين ، وجمعية الإصلاح ، وتباينت السبل ، فمن معارضة تشبه الزفرات غير المرئية ، إلى معارضة تبرز في صورة مقالات منشورة ، ثم إلى مخاطبة الإمام يحيى نفسه عن طريق مذكرات . كما تعددت المطالب والأهداف ولو أن التجمعات الوطنية جميعها التفت حول مطالب وأهداف عامة استمدت منها الثورة اليمنية ثقتها .

ثالثاً : ومن عواملها الإيجابية أنها دعت إلى تكثيف أعضائها ، فلقد حددوا أهدافهم الإصلاحية بوضوح ، وللأمانة التاريخية لم يكن معظم القائمين عليها من أنصار العنف .

رابعًا : كان من أهداف الحركة وحدة الشعب اليمنى وخاصة أن الجنوب كان يرزح تحت الحكم البريطانى ، فى حين انشغل الشعب بمشاكل مذهبية وقبلية ، وهى من المشاكل التى كان يهتم بها ويرعاها الإمام على اعتقاد أنها حكمه .

خامسًا : المطالبة بدستور عصرى مُستمد من الشريعة الإسلامية ، ليكون قيدًا على سلطات الإمام المطلقة ، برغم عدم تبلور الجانب الاجتماعى .

ومن سلبيات الحركة :

أولًا : أنها جعلت مقر حركتها ونشاطها في مدينة عدن ، مستغلة النسبة المتاحة من الحرية ، مما أبعدها عن الاحتكاك بكوادر الشعب اليمنى في الشمال .

ثانيًا : كان للجانب الدينى الذى يمثله الإمام أكبر الأثر فى عدم مواجهة أعماله وتصرفاته ، باعتباره رأس المذهب الزيدى .

ثالثًا : إن الحركة لم تستفد من عوامل الدعاية ، وخاصة داخل اليمن ، وهذا راجع إلى سوء الحالة التعليمية في البلاد .

وختامًا :

كانت هذه التفاعلات الوطنية التى قادها أفرادٌ ، معظمهم من مثقفى الطبقة الوسطى ، النواة الأولى التى كان من ثمارها بذور الثورة الكبرى ، ونجحت نجاحًا محدودًا ، فثورة ١٩٤٨ م قد استمرت في النمو إلى أن تحقق التفاف الشعب بكل فئاته حول هذه النواة الثورية ، مما كان له الأثر الأقوى في نجاح ثورة اليمن التي قامت فى سنة ١٩٦٢ م ، وصمودها النهائىّ أمام محاولات حكم الإمام إرجاع سلطاته بكل الوسائل ، عندما انسحبت القوات المصرية من اليمن .

لقد كانت الحركة الوطنية في اليمن مثالاً حيًّا لصلابة النضال في أقسى الظروف ، وكانت درسًا واضحًا ، واتسمت بأسباب نجاح الثورة الرئيسية ، وهى أن الثورة لا يمكن أن تنجح إلّا إذا كانت من صُنع الشعب نفسه الذى يعانى الفقر والحرمان والإرهاب .

المراجع

المراجع العربية :

١ – أحمد بن محمد بن عبد الله الوزير : حياة الأمير على بن الوزير ، الطبعة الأولى ١٩٨٧ ، منشورات العصر الحديث .

٢ – أحمد حسين شرف الدين : اليمن عبر التاريخ ، القاهرة ١٩٦٤ .

٣ – أحمد قائد الصايدى : حركة المعارضة اليمنية . دار الآداب ، بيروت سنة ١٩٨٣ .

٤ – إدجار أوبلانس : الحرب في اليمن ترجمة الدكتور عبد الخالق محمد لاشين ، الدوحة ١٩٨٥ .

٥ – السيد مصطفى سالم : تكوين اليمن الحديث ، القاهرة – معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٦٣ .

٦ – سلطان ناجى : (أ) التاريخ العسكرى لليمن .
(ب) فتاة الجزيرة ، العدد ٣٢٩ ، ٧ يونيو ١٩٤٧ .

فحطان الشعبى : منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، جامعة الكويت .

٧ – عبد الكريم الجرافى : المقتطف من تاريخ اليمن ، القاهرة ١٩٥١ .

٨ – عبد الله أحمد الثور : (أ) ثورة اليمن ١٩٦٨ .
(ب) هذه هى اليمن مطبعة المدنى ١٩٦٩ .

٩ – تزيس ادنان : اليمن وحضارة العرب ، بيروت ١٩٦٣ .

١٠ – نزيه مؤيد العظم : رحلة في بلاد العربية السعيدة ، مطبعة الحلبى ١٩٣٧ ، جزءان .

١١ – محمود كامل المحامى : اليمن شماله وجنوبه ، دار بيروت للطباعة والنشر ١٩٦٨

١٢ – مركز الدراسات والبحوث اليمنى « الجمهورية اليمنية ، ثورة ١٩٤٨ ، الميلاد والمسيرة والمؤثرات .

١٣ – قحطان الشعبى : الاستعمار البريطانى ومعركتنا العربية في جنوب عدن والإمارات – القاهرة ، النصر ١٩٦٢ .
١٤ – هلفرتيز : اليمن من الباب الخلفى ، ترجمة خيرى حماد ، بيروت ، المكتب التجارى ١٩٦١ .

ثانيًا – المراجع الأجنبية :

1- SIR BERNARD REILLY: Aden and the yemen London, Colonial office, 1960
2- Ingrams H:- The yemen : Imam and revo Lutions. London, John murray, 1962
3- Wenner, Manfred :- Modern Yemen 1918-1966 Baltimore, The Johns Hopkins Prcss, New York 1967.

ثالثًا – الدوريات :

أولاً – الدوريات العربية :

فتوح الخترش : العلاقات اليمنية البريطانية في عهد الإمام يحيى بن حميد الدين ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية العدد ٢١ ، جامعة الكويت .

ثانياً – الدوريات الأجنبية :

1- Aden :
Journal of the Central Asian Society, Vol, XIII Part III July 1926.
2- Basi L W. Seager :-
The Yemen, Journal of the Royol
Central Asian Society XLll.
3- PHILBY, H. ST John :-
The Landof sheba, Geoghraphical Journal Xcll July & Angust
4- Wil iam ROBERT Son:-
Yemen Journey. The Royal Scotlish Geographical
Society VOL. 58-59, part T

رابعًا – وثائق أجنبية غير منشورة :

Public RECORDS office :-
Fo 406 - 75

* * *